

فن الاستدراك

د. مدثر حسن بخيت خالد

التعريف

١ - الاستدراك لغةً: استفعالٌ من (درك). والدَّرَكُ الدَّرَكُ: اللَّحَاقُ والبُلُوغُ. يقال: أدرك الشَّيءَ إذا بلغ وقته وانتهى، وعشت حتى أدركت زمانه. وللاستدراك في اللغة استعمالان: الأول: أن يستدرك الشَّيءَ بالشَّيءِ، إذا حاول اللَّحَاقُ به، يقال: استدرك النَّجاةَ بالفرار. والثَّاني: في مثل قولهم: استدرك الرَّأيَ والأمرَ، إذا تلافى ما فرط فيه من الخطأ أو النَّقص. وللاستدراك في الاصطلاح معنيان: الأول. وهو للأصوليين والنحويين: رفع ما يتوهم ثبوته من كلام سابقٍ أو إثبات ما يتوهم نفيه. وزاد بعضهم: (باستعمال أداة الاستدراك وهي لكن، أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء).

الثَّاني: وهو ما يرد في كلام الفقهاء كثيراً وهو: إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خلل أو قصور أو فوات. ومنه عندهم: استدراك نقص الصلاة بسجود السَّهو، واستدراك الصلاة إذا بطلت بإعادتها، واستدراك الصلاة المنسية بقضائها، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه. ويخص الاستدراك الذي بمعنى فعل الشَّيءِ المتروك بعد محلِّه بعنوان «التَّدَارِكِ» سواءً ترك سهواً أو ترك عمداً. كقول الرَّملي: «إذا سلم الإمام من صلاة الجنائز تدارك المسبوق باقي التَّكبيرات بأذكارها، وقوله: «لو نسي تكبيرات صلاة العيد فتذكرها - وقد شرع في القراءة - فانت فلا يتداركها».

الألفاظ ذات الصلة

أ. الإضراب:

٢- وهو لغةً: الإعراض عن الشَّيءِ والكفِّ عنه، بعد الإقبال عليه. وفي اصطلاح النحويين قد يلتبس بالاستدراك «بالمعنى الأوَّل» فالإضراب: إبطال الحكم السابق ببل، أو نحوها من الأدوات الموضوعية لذلك، أو ببدل الإضراب. والفرق بينه وبين الاستدراك، أنَّك في الاستدراك لا تبطل الحكم السابق، كما في قولك: جاء زيدٌ لكنَّ أخاه لم يأت، فإثبات المجيء لزيدٍ لم يُلغ، بل نفي المجيء عن أخيه، وفي الإضراب تبطل الحكم السابق، فإذا قلت: جاء زيدٌ، ثمَّ ظهر لك أنَّك غلطت فيه فقلت: بل عمروُ أبطلت حكمك الأوَّل بإثبات المجيء

لزيد، وجعلته في حكم المسكوت عنه.

ب. الاستثناء:

٢ - حقيقة الاستثناء: إخراج بعض ما دخل في الكلام السَّابق بإلأ، أو إحدى أخواتها. ومن هنا كان الاستثناء معيار العموم. أمَّا الاستدراك فهو إثبات تقيض الحكم السَّابق لما يتوهم انطباق الحكم عليه. فالفرق أنَّ الاستثناء للدَّخْل في الأوَّل، وأنَّ الاستدراك لما لم يدخل في الأوَّل، ولكن توهم دخوله، أو سريان الحكم عليه. ولأجل هذا التَّقارب تستعمل أدوات الاستثناء مجازاً في الاستدراك. وهو ما يسمَّى في عرف النَّحاة: الاستثناء المنقطع، وحقيقته الاستدراك (ر): استثناءً) كقوله تعالى: ﴿ما لهم به

من علم إلا أتباع الظنِّ﴾ كما يجوز استعمال لكن - مثل غيرها ممَّا يؤدي مؤدَّاها - في الاستثناء بالمعنى، إذ الاستثناء بالمعنى ليس له صيغةٌ محدَّدة، كقولك: ما جاء القوم لكن جاء بعضهم.

ج. القضاء:

٤- المراد به هنا: فعل العبادة إذا خرج وقتها المقدَّر لها شرعاً قبل فعلها صحيحةً، سواءً أتركت عمداً أم سهواً، وسواءً أكان المكلف قد تمكَّن من فعلها في الوقت، كالسافر بالنسبة إلى الصَّوم. أم لم يتمكَّن، كالتَّائم والنَّاسي بالنسبة للصَّلاة. أمَّا الاستدراك فهو أعمُّ من القضاء، إذ أنَّه يشمل تلافِي النَّقص بكلِّ

والسلب لفظاً، نحو ما جاء زيدٌ لكنَّ
أخاه جاء. ولو كان الاختلاف معنوياً
جاز أيضاً. كقول القائل: عليٌّ حاضرٌ
لكنَّ أخاه مسافرٌ، أي ليس بحاضر.

ب - لكن: «بسكون النون» فهي في الأصل
مخففةٌ من «لكن»، وتكون على حالين:
أحدهما: وهو الأخلب أن تكون ابتدائيةً
فتليها جملةٌ، كقوله تعالى: ﴿وإن من
شيءٍ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون
تسبيحهم﴾ والحال الثاني: أن تكون
عاطفةً، ويشترط لذلك: أن يسبقها
نفيٌ أو نهيٌ، وأن يليها مفرّدٌ، وألاً
تدخل عليها الواو مثل: ما جاء زيدٌ
لكن عمرو. ولا تخلو في كلا الحالتين من
معنى الاستدراك، فتقرّر حكم ما قبلها،
وتثبت نفيضه لما بعدها.

ج - بل: إذا سبقها نفيٌ أو نهيٌ تكون حرف
استدراكٍ مثل (لكن) تقرّر حكم ما
قبلها، وتثبت نفيضه لما بعدها. فإن
وقعت بعد إيجابٍ أو أمرٍ لم تعد ذلك،
بل تقيد الإضراب عن الأول، حتى كأنه
مسكوتٌ عنه، وتثقل حكمه لما بعدها،
كقولك: جاء زيدٌ بل عمرو، وهذا ما
يسمى بالإضراب الإبطلائي. قال السعد:
«أي إن الإخبار عنه ما كان ينبغي أن
يقع. وإذا انضم إليه «لا» صار نصّاً في
نفي الأول». ولذا لا يقع مثله في القرآن
ولا في السنّة، إلا على سبيل الحكاية.
وقد تكون للإضراب الانتقالي، أي من
غرضٍ إلى آخر، ومنه قوله تعالى: ﴿قد
أفلق من تزكّى وذكر اسم ربّه فصلّى بل
تؤثرون الحياة الدنيا﴾.

د - على: تستعمل للاستدراك، كما في قول
الشاعر: بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا
على أنّ قرب الدار خيرٌ من البعد على

شكّ فيه لم تبطل صلاته» (فهو بمعنى
التدارك).

ز - الاستئناف:

٨ - استئناف العمل: ابتداءه، أي فعله
مرةً أخرى إذا نقض الفعل الأول قبل
تمامه. فاستئناف الصلوة تجديد
التحرّية بعد إبطال التحريم
الأولى، وبهذا المعنى وقع في قولهم:
«المصلي إذا سبقه الحدث يتوضأ،
ثم يبني على صلاته، أو يستأنف،
والاستئناف أولى» وكاستئناف الأذان
إذا قطعها بفواصلٍ طويلٍ، واستئناف
الصوم في كفارة الظهار إذا انقطع
التتابع. فالاستئناف على هذا طريقةٌ
من طرق الاستدراك، والتفصيل في
مصطلح (استئناف).

هذا وبسبب استعمال هذا المصطلح
«الاستدراك» بمعنىين:
أحدهما: الاستدراك القوليّ بأداة
الاستدراك وما يقوم مقامها،
والآخر: الاستدراك بإصلاح الخلل
في الأفعال والأقوال، ينقسم البحث قسمين
تبعاً لذلك.

القسم الأول: الاستدراك القوليّ بـ «لكن» وأخواتها صيغ الاستدراك:

هي: لكنّ (مشددة) ولكن (مخففة)
وبل وعلى، وأدوات الاستثناء.

٩ - أ - لكنّ: وهي أمّ الباب. وهي الموضوعية
له. وقد ذكر بعض الأصوليين أنّه
يشترط في استعمال «لكنّ» وما في
معناها للاستدراك: الاختلاف بين
ما قبل (لكنّ) وما بعدها بالإيجاب

وسيلةً مشروعة، ومنه قول صاحب
مسلم الثبوت وشارحه: «القضاء
فعل الواجب بعد وقته المقدّر شرعا
استدراكاً لما فات» فجعل القضاء
استدراكاً.

د - الإعادة:

٥ - هي: فعل العبادة ثانياً في الوقت لخلل
واقف في الفعل الأول والاستدراك أمم
من الإعادة كذلك.

هـ - التدارك:

٦ - لم نجد أحداً من الفقهاء عرف
التدارك، ولكنه دائرٌ في كلامهم
كثيراً، ويعنون به في الأفعال: فعل
العبادة أو فعل جزئها إذا ترك المكلف
فعل ذلك في محله المقرّر شرعاً ما
لم يفت. كما في قول صاحب كشاف
القناع: «لو دفن الميت قبل الغسل
وقد أمكن غسله لزم نبشه، وأن
يخرج ويغسل تداركاً لواجب غسله».
وقد يقع الغلط في الأقوال فيحتاج
الإنسان إلى تداركه، بأن يبطله
ويثبت الصواب، ولذلك طرّق منها:
بدل الغلط، ومنها «بل» في الإيجاب
والأمر. وفسر بعضهم التدارك ببطل
بكون الإخبار الأول أولى منه الإخبار
الثاني، فيعرض عن الأول إلى الثاني،
لا أنّه إبطال الأول وإثبات الثاني.

و - الإصلاح:

٧ - وهو اصطلاحٌ للمالكية ذكروه في باب
سجود السهو في مواضع منها: قول
الدردير «من كثر منه الشكّ فلا
إصلاح عليه، فإن أصلح بأن أتى بما

أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود.
هـ - (أدوات الاستثناء): قد تستخدم أدوات الاستثناء في الاستدراك، فيقولون: زيدٌ غنيٌّ غير أنه بغيْلٌ، ومنه قوله تعالى ﴿قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ وهذا ما يسمّى الاستثناء المنقطع (ر: استثناء)، فيستعمل في ذلك (إلا وغير)، ويستعمل فيه أيضاً (سوى) على الأصح عند أهل اللغة.

شروط الاستدراك

١٠- يشترط لصحة الاستدراك شروطاً، وهي: الشرط الأول: اتصّاله بما قبله ولو حكماً. فلا يضر انفصاله بما له تعلق بالكلام الأول، أو بما لا بدّ له منه، كتنفّس وسعال ونحو ذلك. فإن حال بينه وبين الأول سكوت يمكنه الكلام فيه، أو كلامٌ أجنبيٌّ عن الموضوع، استقرّ حكم الكلام الأول، وبطل الاستدراك. فلو أقرّ لزيد بثوب، فقال زيد: ما كان لي قط، لكن لعمرو، فإن وصل فلعمر، وإن فصل فللمقرّ، لأنّ النفي يحتمل أمرين: يحتمل أن يكون تكديباً للمقرّ ورداً لإقراره، وهو الظاهر من الكلام، فيكون النفي ردّاً إلى المقرّ. ويحتمل ألا يكون تكديباً، إذ يجوز أن يكون الثوب معروفاً بكونه لزيد، ثم وقع في يد المقرّ فأقرّ به لزيد، فقال زيد: الثوب معروفٌ بكونه لي، لكنّه في الحقيقة لعمرو، فضوله: «لكنّه لعمرو» بيان تغيير لذلك النفي، فيتوقّف على الاتصال؛ لأنّ بيان التغيير عند الحنفيّة لا يصحّ

إلا موصولاً، ولا يصحّ متراحياً، فإن وصل بثبّ النفي عن زيد والإثبات لعمرو معاً، إذ صدر الكلام موقوفاً على آخره فيثبت حكمهما معاً. ولو فصل يصير النفي ردّاً للإقرار. ثمّ لا تثبت الملكية لعمرو بمجرد إخباره بذلك. الشرط الثاني: اتساق الكلام أي انتظامه وارتباطه. والمراد أن يصلح للاستدراك، بأن يكون الكلام السابق للأداة بحيث يفهم منه المخاطب عكس الكلام اللاحق لها، أو يكون فيما بعد الأداة تداركاً لما فات من مضمون الكلام. نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرو، بخلاف نحو: ما جاء زيدٌ لكن ركب الأمير، وفسر صاحب المنار الاتساق: يكون محلّ النفي غير محلّ الإثبات، ليمكن الجمع بينهما ولا يناقض آخر الكلام أوله، ثمّ إن اتسق الكلام فهو استدراك، وإلا فهو كلامٌ مستأنف. ومثّل في التوضيح للمثّق من الاستدراك بما لو قال المقرّ: لك عليّ ألف قرص، فقال له المقرّ له: لا، لكن غضب. الكلام متسق فصحّ الوصل على أنه نفي لسبب الحق، وهو كون المقرّ به عن قرص، لا نفي للواجب وهو الألف. فإنّ قوله: «لا» لا يمكن حمله على نفي الواجب؛ لأنّ حمله على نفي الواجب لا يستقيم مع قوله: «لكن غضب»، ولا يكون الكلام متسقاً مرتبطاً. فلمّا نفى كونه قرصاً تدارك بكونه غضباً، فصار الكلام مرتبطاً، ولا يكون ردّاً لإقراره بل يكون مجرد نفي السبب. ومن أمثلة ما يجب حمله على الاستثناء عند الحنفيّة: ما إذا تزوّجت الصغيرة المميّزة من كفاء

بغير إذن وليّها بمائة، فقال الولي: لا أجزى النكاح لكن أجزيه بمائتين. قالوا: يفسخ النكاح، ويجعل «لكن» وما بعدها كلاماً مبتدأ؛ لأنّه لما قال: «لا أجزى النكاح» انفسخ النكاح الأول، فإنّ النفي انصرف إلى أصل النكاح، فلا يمكن إثبات ذلك النكاح بعد ذلك بمائتين؛ لأنّه يكون نفي النكاح وإثباته بعينه، فيعلم أنه غير متسق، فيحمل «لكن بمائتين» على أنه كلامٌ مستأنف، فيكون إجازةً لنكاح آخر، المهر فيه مائتان. وأنما يكون كلامه متسقاً لو قال بدل ذلك: لا أجزى هذا النكاح بمائة لكن أجزيه بمائتين؛ لأنّ النفي ينصرف إلى القيد وهو كونه بمائة، لا إلى أصل النكاح، فيكون الاستدراك في المهر لا في أصل النكاح. وبذلك لا يكون قوله إبطالاً للنكاح، فلا يفسخ به. وفي عدم الاتساق في هذا المثال اختلاف بين الأصوليين من الحنفيّة. الشرط الثالث: أن يكون الاستدراك بلفظ مسموع إن تعلق به حقٌّ. وأدناه أن يسمع نفسه ومن بقره. قال الحصكفي: يجري ذلك في كلّ ما يتعلّق بنطق كسميته على ذبيحة، وطلاق، واستثناء وغيرها. فلو طلق أو استثنى ولم يسمع نفسه، لم يصحّ في الأصح. وقيل في نحو البيع: يشترط سماع المشتري.

القسم الثاني: الاستدراك

بمعنى تالي في النقص والقصور.

١١- الاستدراك إما أن يكون لما فعله الإنسان ناقصاً عن الوضع الشرعيّ المقرّر للعبادة، كمن ترك ركعة من

الصَّلَاة، فَإِنَّ الْمَكْلَفَ يَتَدَارَكُهُ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَكَمَا فِي الْحَامِلِ وَالرَّضْعِ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدَيْهِمَا لَوْصَامَتَا، فَإِنَّ لِهَاجَتِهِمَا الْإِفْطَارَ، وَيَلْزَمُهُمَا الْقَضَاءُ وَالْفِدْيَةُ عَلَى قَوْلِ الْحَنَابِلَةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ.

ثانياً: تلافي القصور في الإخبار والإنشاء.

١٤ - من تكلم بكلام خبري أو إنشائي ثم بدا له أنه غلط في كلامه، أو نقص من الحقيقة، أو زاد عليها، أو بدا له أن ينشئ كلاماً مخالفاً لما كان قد قاله فله أن يفعل ذلك، بل قد يجب عليه في بعض الأحوال، وخاصة في الكلام الخبري، إذ أنه بذلك يتدارك ما وقع في كلامه من الكذب والإخبار بخلاف الحق، ولكن إن ثبت بالكلام الأول حق، كمن حلف يميناً، أو كذب غيره، أو أقر له، ففي حكم الكلام المخالف التالي له تفصيل، فإن له صورتين. الصورة الأولى: أن يكون متصلاً بالأول. فله حالتان.

الحالة الأولى: أن يرتبط الثاني بالأول بطريق من طرق التخصيص، فيثبت حكمهما تبعاً حيث أمكن، سواءً أكان ممّا يمكن الرجوع عنه كالوصايا، أم كان ممّا لا رجوع فيه كالإقرار، فلو كان الثاني استثناءً ثبت حكم المستثنى، وخرج من حكم المستثنى منه، كمن قال: له علي عشرة إلا ثلاثة، أو قال: أعطه عشرة إلا ثلاثة، كان الباقي سبعة في كل من المسألتين.

في العبادة الواجبة أو المسنونة بعد خروج وقتها المقدّر لها شرعاً، سواءً فاتت عمداً، أو سهواً كما تقدّم. وسواءً كان المكلف لم يفعل العبادة أصلاً، أو فعلها على فساد؛ ترك ركن، أو لفوات شرط من شروط الصّحة، أو لوجود مانع. وفي استدراك العبادة المسنونة بالقضاء خلاف بين الفقهاء، وتفصيله في (قضاء الفوائت).

(ب) الإعادة: وهي فعل العبادة مرّة أخرى في وقتها لما وقع في فعلها أولاً من الخلل. ولمعرفة مواقع الاستدراك بالإعادة وأحكام الإعادة (ر: إعادة).

(ج) الاستئناف: فعل العبادة من أولها مرّة أخرى بعد قطعها والتوقّف فيها لسبب من الأسباب، ولمعرفة مواقع الاستدراك بالاستئناف (ر: استئناف).

(د) الفدية: كاستدراك فائت الصوم بفدية طعام مسكين لكل يوم ممّن لم يستطع الصوم؛ لكبير أو مرض مزمن. وكاستدراك النقص الحاصل في الإحرام ممّن قصّ شعره، أو لبس ثياباً بفدية من صيام أو صدقة أو نسك (ر: إحرام) وشبيهه بذلك هدي الجبران في الحجّ وتفصيل ذلك في (الحجّ).

(هـ) الكفارة: كاستدراك المكلف ما أفسده من الصوم بالجماع بالكفارة (ر: كفارة).

(و) سجود السّهو: يستدرك به النقص الحاصل في الصلّاة في بعض الأحوال. (ر: سجود السّهو).

(ز) التدارك: هو الإتيان بجزء العبادة بعد موضعه المقرّر شرعاً. ثمّ قد يكون الاستدراك بواحد ممّا ذكر، وقد يكون بأكثر، كما في ترك شيء من أركان

الصَّلَاة أو سجوداً فيها، وإمّا أن يكون فيما أخبر به، ثمّ تبين له خطؤه، أو فيما فعله من التصرفات، ثمّ تبين له أنّ التصرف على غير ذلك الوضع أتّم وأولى، كمن باع شيئاً ولم يشترط، ثمّ بدا له أن يشترط شرطاً لمصلحة. فالكلام في هذا القسم يرجع إلى مبحثين: الأول: الاستدراك بمعنى تلافي القصور عن الوضع الشرعي. والثاني: تلافي القصور عن الحقيقة، حقيقة أو ادعاءً في باب الإخبار، أو عمّا فيه المصلحة للمكلف بحسب تصوّره، في باب الإنشاء.

أولاً: الاستدراك بمعنى تلافي النقص عن الأوضاع الشرعية:

١٢ - هذا النقص يقع في العبادات التي لها أوضاع شرعية مقرّرة، كالوضوء والصلّاة، فإنّ لكلّ منهما أركاناً وسنناً وهيئات، تفعل بترتيبات معيّنة. ثمّ قد يترك المكلف فعل شيء منها في محله لسبب من الأسباب الخارجة عن إرادته، كالمسبوق في الصلّاة أو النّاسي أو المكره، وقد يترك ذلك عمداً، وقد يفعل المكلف الفعل عمداً على غير الوجه المطلوب شرعاً، أو يقع عليه بغير إرادته ما يمنع صحّة العبادة أو صحّة جزء منها. والشرعية قد أتاحت الفرصة في كثير من الصور لاستدراك النقص الحاصل في العمل. وسائل استدراك النقص في العبادة:

١٣ - لاستدراك النقص في العبادة طرق مختلفة بحسب أحوال ذلك النقص. ومن تلك الوسائل:

(أ) القضاء: ويكون الاستدراك بالقضاء

وهكذا في كل ما يتغير به الحكم في المتكلم به، كالشروط والصفة والغاية وسائر المخصصات المتصلة. فالشروط كما لو قال: وهبتك مائة دينار إن نجحت. والصفة كما لو قال: أبرأتك من ثمن الإبل التي هلكت عندك. والغاية كما لو قال للوصي: أعطه كل يوم درهماً إلى شهر، فإن كلاً من هذه المخصصات تغير به الحكم كلاً أو بعضاً. قال القرائي: القاعدة أن كل كلام لا يستقل بنفسه إذا اتصل بكلام مستقل بنفسه صيرته غير مستقل بنفسه. وكذلك الصفة والاستثناء والشروط والغاية ونحوها. وجعل منه ما لو قال المقر: له علي ألف من ثمن خمر، فقال فيها: لا يلزمه شيء، وتقييد حكم هذه الحالة بأنه «حيث أمكن» ليخرج نحو قول المقر: له علي عشرة إلا تسعة، إذ تلزمه عند الحنابلة العشرة ويستقل حكم الاستثناء؛ لأنه لا يجوز عندهم استثناء أكثر من النصف. ومثلها عندهم لو قال: له علي ألف من ثمن خمر. ولا خلاف في ذلك في المخصصات. الحالة الثانية: أن يتغير الحكم بكلام مستقل، ومثاله ما لو قال المقر: له الدار وهذا البيت منها لي، فيؤخذ بإقراره، ويعمل بالقيود في الجملة الثانية، وهو المذهب عند الحنابلة؛ لأن المعطوف بالواو مع المعطوف عليه في حكم

الجملة الواحدة، خلافاً لاختيار ابن عقيل بأنه لا يعمل القيد قضاءً؛ لأن المعطوف بالواو جملة مستقلة. وعند المالكية ما يفيد أن مذهبهم كمذهب الحنابلة. لكن لو عطف في الإثبات أو الأمر بـ «بل». قال صدر الشريعة «إن (بل) للإعراض عما قبله وإثبات ما بعده على سبيل التدارك» فإن كان فيما يقبل الرجوع فيه كالوصية أو التولية أو الخبر المجرد، لفا الأول وثبت الثاني، كما لو قال: أوصيت لزيد بألف بل بألفين، يثبت ألفان فقط. أو قول الإمام: ولتيت فلاناً قضاء كذا بل فلاناً، أو قول القائل: ذهبت إلى زيد بل إلى عمرو. وإن كان ممّا لا رجوع فيه كالإقرار والطلاق ثبت حكم الأول، ولم يمكن إبطاله، فلو قال المقر: له علي ألف درهم، بل ألف ثوب، يلزمه الجميع؛ لأنهما من جنس. ولو قال: له علي ألف درهم، بل ألفان يثبت الألفان، قال التفتازاني: «لأن التدارك في الأعداد يراد به نفي انفراد ما أقر به أولاً، لا نفي أصله، فكأنه قال أولاً: له علي ألف ليس معه غيره، ثم تدارك ذلك الانفراد وأبطله»، وفي هذه المسألة خلاف زفر إذ قال: «بل يثبت ثلاثة آلاف». ولم يختلف قول الحنفية في أنه لو قال: أنت طالق طلقه بل طلقته أنه يقع به - في المدخول بها - ثلاث طلاقات. ووجه

صاحب مسلم الثبوت وشارحه الفرق بين مسألتين الإقرار والطلاق بأن الإقرار إخباراً على الأصح فلا يثبت شيئاً، فله أن يعرض عن خبر كان أخيراً به، ويخبر بدله بخبر آخر، بخلاف الإنشاء إذ به يثبت الحكم، وليس في يده بعد ثبوته أن يعرض عنه. أما عند الحنابلة: فلا يقع في مسألة الطلاق المذكورة إلا طلقتان، كما لا يلزمه في مسألة الإقرار إلا ألفان.

الصورة الثانية: أن يكون الكلام الثاني مترافياً عن الأول منفصلاً عنه. فله حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون في كلام لا يمكن الرجوع عنه، ولا يقبل منه، كالأقارير والعقود، فلا يكون الإقرار الثاني ولا العقد الثاني رجوعاً عن الأول. فلو أقر له بمائة درهم، ثم سكت سكوتاً يمكنه الكلام فيه، ثم قال «زائفة» أو «إلى شهر» لزمه مائة جيدة حالة.

الحالة الثانية: أن يكون رجوعه ممكناً، كالوصية وعزل الإمام أحداً ممن يمكنه عزلهم وتولييتهم، فإن صرح برجوعه عن الأول، أو بإلحاقه شرطاً، أو تقييده بحال، أو غير ذلك لحق - وإن لم يتبين أنه قصد الرجوع - فهذا يشبه التعارض في الأدلة الشرعية، فهو تبديل عند الحنفية مطلقاً. ولو كان خاصاً بعد عام أو عكسه فالعمل

فيه، يرجع إليه في الملحق الأصولي. ونفى قومٌ أن يكون استدلالاً. ذكر هذه الأنواع التسعة السبكي في جمع الجوامع. (ي) وزاد الحنفية الاستحسان، واستدل به غيرهم لكن سموه بأسماء أخرى. (ك) وزاد المالكية المصالح المرسله. وسمّاه الغزالي الاستدلال المرسل. وسمّاه أيضاً الاستصلاح، واستدل به غيرهم. (ل) ويدخل في الاستدلال أيضاً: القياس في معنى الأصل، وهو المسمى بتتبع المناط.

(م) وفي كشف الأسرار للبردوي: الاستدلال هو: انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، وقيل بالعكس، وقيل مطلقاً. وقيل: بل الانتقال من المؤثر إلى الأثر يسمى تعليلاً، والانتقال من الأثر إلى المؤثر يسمى استدلالاً.

٢- وأكثر هذه الأنواع يفصل القول فيها تحت مصطلحاتها الخاصة، ويرجع إليها أيضاً في الملحق الأصولي.

مواطن البحث في كلام الفقهاء

٤- يرد عند الفقهاء ذكر الاستدلال في مواطن كثيرة. منها في مبحث استقبال القبلة: الاستدلال بالنجوم، ومهَاب الرياح، والمحارِب المنصوبة وغير ذلك، على القبلة. ومنها في مبحث موافقة الصلاة: الاستدلال بالنجوم ومقادير الظلال على ساعات الليل والنهار، ومواعيد الصلاة. ومنها في مبحث الدعوى والبيّنات: الاستدلال على الحق بالشهادات، والقرائن والفراسة ونحو ذلك.

التببذ مباحاً فهو ليس بمسكّر، لكنّه مسكّر، ينتج: فهو ليس بمباح.

(ج) وقياس العكس: ذكر السبكي أنّه من الاستدلال. وقياس العكس هو: إثبات عكس حكم شيءٍ لثله، لتعاكسهما في العلة، كما في حديث مسلم: «وفي بضع أحدكم صدقةٌ قالوا: أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر؟ قال: رأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر»

(د) وقول العلماء: الدليل يقتضي ألا يكون الأمر كذا، خولف في صورة كذا، لمعنى مفقود في صورة النزاع، فتبقى هي على الأصل الذي اقتضاه الدليل.

(هـ) انتفاء الحكم لانتهاء دليبه، بأن لم يجده المجتهد بعد الفحص الشديد، فعدم وجدانه دليلٌ على انتفاء الحكم. قال في المحلى: خلافاً للأكثر.

(و) قول العلماء: وجد السبب فوجد الحكم، أو وجد المانع أو فقد الشرط فانتهى الحكم، قال السبكي: خلافاً للأكثر.

(ز) الاستقراء وهو: الاستدلال بالجزئي على الكلّي. قال السبكي: فإن كان تاماً بكلّ الجزئيات إلا صورة النزاع، فهو دليلٌ قطعيٌّ عند الأكثر، وإن كان ناقصاً، أي بأكثر الجزئيات، فدليلٌ ظنيٌّ. ويسمى هذا عند الفقهاء بإلحاق الفرد بالأغلب.

(ح) الاستصحاب وهو كما عرفه السعد: الحكم ببقاء أمرٍ كان في الزمان الأول، ولم يظنّ عدمه، وينظر تفصيل القول فيه في بحث الاستصحاب، وفي الملحق الأصولي. ونفى قومٌ أن يكون استدلالاً.

(ط) شرع من قبلنا، على تفصيل

بالتّاني بكلّ حال. وعند غيرهم قد يجري فيه تقديم الخاصّ على العامّ سواء أكان الخاصّ سابقاً أم متأخراً.

استدلال

التعريف

١- الاستدلال لغة:

طلب الدليل، وهو من دلّه على الطريق دلالة: إذا أرشده إليه. وله في عرف الأصوليين إطلاقات. أهمّها اثنان: الأول: أنّه إقامة الدليل مطلقاً، أي سواء أكان الدليل نصّاً، أم إجماعاً، أم غيرهما. والثاني: أنّه الدليل الذي ليس بنصٍّ ولا إجماع ولا قياس. وفي قول: الدليل الذي ليس بنصٍّ ولا إجماع ولا قياس علة. قال الشربيني: «الاستفعال يرد لمعان. وعندي أنّ المراد منها هنا (أي في هذا الإطلاق الثّاني) الاتّخاذ. والمعنى أنّ هذه الأشياء اتّخذت أدلّة، أمّا الكتاب والسنة والإجماع والقياس فقيامها أدلّة لم ينشأ عن صنيع المجتهدين واجتهادهم، أمّا الاستصحاب ونحوه ممّا اعتبر استدلالاً فشيءٌ قاله كلّ إمام بمقتضى اجتهاده، فكأنّه اتّخذه دليلاً».

٢- فعلى هذا الإطلاق الثّاني يدخل

في الاستدلال الأدلّة الثّانية:

(أ، ب) - القياس الاقترائيّ، والقياس الاستثنائيّ، وهما نوعا القياس المنطقيّ. مثال الاقترائيّ: التببذ مسكّر، وكلّ مسكّر حرامٌ، ينتج: التببذ حرامٌ. ومثال الاستثنائيّ: إن كان التببذ مسكراً فهو حرامٌ، لكنّه مسكّر، ينتج: فهو حرامٌ. أو: إن كان

لسان العرب (١/٦٢٢)

قَالَ سَلَامَةُ بْنُ جَنْدَلٍ:

وَلَيْ حَيْثًا، وَهَذَا الشَّيْبُ يَتَّبِعُهُ... لَوْ

كَانَ يَدْرِكُهُ رَكُضُ الْبِعَاقِبِ (١)

قِيلَ: يَعْنِي الْبِعَاقِبُ مِنَ الْخَيْلِ؛
وَقِيلَ: ذُكِرَ الْحَجَلُ وَالْإِعْتِقَابُ الْحَبْسُ
وَالْمَنْعُ وَالتَّوَابُؤُ. وَاعْتَقَبَ الشَّيْءَ: حَبَسَهُ
عِنْدَهُ. وَاعْتَقَبَ الْبَائِعُ السَّلْعَةَ أَي حَبَسَهَا
عَنِ الْمُشْتَرِي حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ؛ وَمَنْهُ
قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: الْمُعْتَقَبُ ضَامِنٌ مَا
اعْتَقَبَ: الْأَعْتَقَابُ: الْحَبْسُ وَالْمَنْعُ. يُرِيدُ
أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا بَاعَ شَيْئًا، ثُمَّ مَنَعَهُ الْمُشْتَرِي
حَتَّى يَتَلَفَ عِنْدَ الْبَائِعِ، فَقَدْ ضَمِنَ. وَعِبَارَةٌ
الْأَزْهَرِي: حَتَّى تَلَفَ عِنْدَ الْبَائِعِ هَلْكَ مِنْ
مَالِهِ، وَضَمَانُهُ مِنْهُ. وَعَنْ ابْنِ شَمِيلٍ: يُقَالُ
بَاعَتِي فَلَانَ سَلْعَةً، وَعَلَيْهِ تَعْقِبَةٌ إِنْ كَانَتْ
فِيهَا، وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ تَعْقِبَةً.
وَيُقَالُ: مَا عَبَبَ فِيهَا، فَعَلَيْكَ فِي مَالِكَ أَي
مَا أَدْرَكْتَنِي فِيهَا مِنْ دَرَكٍ فَعَلَيْكَ ضَمَانُهُ.

لسان العرب (١٠/٤٢٠)

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ رِفَاعَةَ فِي دَرَاكٍ:

وَصَاحِبِ الْوَتْرِ لَيْسَ الدَّهْرُ مَدْرِكَهُ ...

عِنْدِي، وَإِنِّي لَدَرَاكٍ بِأَوْتَارٍ

وَالدَّرَاكُ: لِحَاقُ الْفَرَسِ الْوَحْشِ
وَعَيْرِهَا. وَفَرَسٌ دَرَكٌ الطَّرِيدَةُ يَدْرِكُهَا
كَمَا قَالُوا فَرَسٌ قَبِيْدٌ الْأَوَابِدُ أَي أَنَّهُ يَقْبِذُهَا.
وَالدَّرِيكَةُ: الطَّرِيدَةُ. وَالدَّرَاكُ: اتِّبَاعُ الشَّيْءِ
بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَقَدْ
تَدَارَكَ، وَالدَّرَاكُ: الْمُدَارَاكَةُ. يُقَالُ: دَارَكَ
الرَّجُلُ صَوْتَهُ أَي تَابَعَهُ. وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ:
الْمُدَارَاكَةُ غَيْرُ التَّمَوَاتِرَةِ. التَّمَوَاتِرُ: الشَّيْءُ
الَّذِي يَكُونُ هَنِيئَةً ثُمَّ يَجِيءُ الْآخَرَ، فَإِذَا
تَتَابَعَتْ فَلَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً، هِيَ مُدَارَاكَةٌ
مُتَوَاتِرَةٌ. اللَّيْثُ: الْمُتَدَارِكُ مِنَ الْقَوْلِ فِي
وَالْحُرُوفِ الْمُتَحَرِّكَةِ مَا اتَّفَقَ مُتَحَرِّكَا

بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ مِثْلُ فَعُوْ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ؛ قَالَ
ابْنُ سَيِّدَةَ: وَالْمُتَدَارِكُ مِنَ الشَّعْرِ كُلُّ قَافِيَةٍ
تَوَالَى فِيهَا حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ،
وَهِيَ مُتَفَاعِلُنْ وَمُسْتَفْعِلُنْ وَمَفَاعِلُنْ، وَفَعَلٌ
إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى حَرْفٍ سَاكِنٍ نَحْوَ فَعُولُنْ
فَعَلٌ، فَاللَّامُ مِنَ فَعَلٍ سَاكِنَةٌ، وَقُلْ إِذَا
اعْتَمَدَ عَلَى حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ نَحْوَ فَعُولُ
فَلِ اللَّامُ مِنَ فَعُولٍ سَاكِنَةٌ وَالنَّوَاوُ مِنَ فَعُولٍ
سَاكِنَةٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَوَالِي حَرَكَتَيْ فِيهَا،
وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرَكَاتِ كَمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْأَتِ
الْوَصْلِ وَأَمَارَاتِهِ، فَكَأَنَّ بَعْضَ الْحَرَكَاتِ
أَدْرَكَ بَعْضًا وَلَمْ يَعْقِبْهُ عَنْهُ اعْتِرَاضُ
السَّاكِنِ بَيْنَ الْمُتَحَرِّكَيْنِ. وَطَعْنُهُ طَعْنًا دِرَاكًا
وَشَرِبَ شَرْبًا دِرَاكًا، وَضَرَبَ دِرَاكًا: مُتَتَابِعٌ.
وَالتَّدْرِيكُ: مِنَ الْمَطْرِ: أَنْ يَدْرِكَ الْقَطْرُ
كَأَنَّهُ يَدْرِكُ بَعْضُهُ بَعْضًا: عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ:
وَأَنشَدَ أَعْرَابِيٌّ يُخَاطِبُ ابْنَهُ:

وَ أَبَايَ أَرْوَاحُ نَشْرٍ فَيْكَا، لِسَانَ الْعَرَبِ
(١٠/٤٢١)

كَأَنَّهُ وَهْنٌ لِمَنْ يَدْرِيكَا ... إِذَا الْكَرَى

سَنَاتِهِ يَغْشِيكَا،

رِيحُ خَرَامِي وَلَيْ الرُّكَيْكَا، ... أَقْلَعُ مَا

بَلَّغَ التَّدْرِيكَا

وَاسْتَدْرَكَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: حَاوَلَ
إِدْرَاكَهُ بِهِ، وَاسْتَعْمَلَ هَذَا الْأَخْفَضُ فِي أَجْزَاءِ
الْعَرُوضِ فَقَالَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنَ الْجُزْءِ
شَيْءً فَيَسْتَدْرِكُهُ. وَأَدْرَكَ الشَّيْءَ: بَلَغَ وَقْتَهُ
وَأَنْتَهَى. وَأَدْرَكَ أَيْضًا: فَتِيَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

بَلِ أَدَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ

رُوي:

عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: جَهَلُوا عِلْمَ
الْآخِرَةِ

أَي لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ.
التَّهْدِيْبُ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ
فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا

يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ بَلِ أَدَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي
الْآخِرَةِ

؛ قَرَأَ

شَبِيْبَةً وَنَافِعٌ بَلِ أَدَارَكَ

وَقَرَأَ

أَبُو عَمْرٍو بَلِ أَدَارَكَ

، وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ
الْمَدَنِيِّ، وَرُوي:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ: بَلَى أَدَارَكَ
عِلْمُهُمْ

، يَسْتَفْهَمُ وَلَا يُشَدُّ، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بَلِ
أَدَارَكَ

فَإِنَّ الْفَرَاءَ قَالَ: مَعْنَاهُ لَفَةٌ تَدَارَكَ أَي
تَتَابَعَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ، يُرِيدُ يَعْلَمُ الْآخِرَةَ

تَكُونُ أَوْ لَا تَكُونُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: بَلِ هُمْ فِي
شَكِّ مِنْهَا بَلِ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ، قَالَ: وَهِيَ

فِي قِرَاءَةِ

أَبِي أَم تَدَارَكَ

، وَالْعَرَبُ تَجْعَلُ بَلِ مَكَانَ أَمٍ وَأَمَ مَكَانَ
بَلِ إِذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ اسْتَفْهَمَ مِثْلَ قَوْلِ

الشَّاعِرِ:

فَوَ اللَّهُ مَا أَذْرِي، أَسْلَمْتِي تَعَوْلَتْ، ... أَمَ
الْيَوْمِ، أَمَ كُلِّ إِلِي حَبِيْبٍ

مَعْنَى أَمَ بَلِ؛ وَقَالَ أَبُو مَعَاذٍ النَّحْوِيُّ:

وَمَنْ قَرَأَ

بَلِ أَدَارَكَ

وَمَنْ قَرَأَ بَلِ أَدَارَكَ

فَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، يَقُولُ: هُمْ عُلَمَاءٌ فِي
الْآخِرَةِ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ

يَوْمَ يَأْتُونَنَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ. قَالَ السُّدِّيُّ فِي
تَفْسِيرِهِ، قَالَ: اجْتَمَعَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ

وَمَعْنَاهَا عِنْدَهُ أَي عُلَمَاؤُهُ فِي الْآخِرَةِ أَنْ الَّذِي
كَانُوا يُوْعَدُونَ بِهِ حَقٌّ؛ وَأَنشَدَ لِلْأَخْفَضِ:

وَأَدْرَكَ عِلْمِي فِي سَوَاءَةِ أَهْلِهَا ... تَقِيْمُ

عَلَى الْأَوْتَارِ وَالْمَشْرَبِ الْكَدْرِ

وَدَرَكَ، وَالدَّرَكُ إِلَى أَسْفَلَ وَالدَّرَجُ إِلَى فَوْقَ، وَفِي الْحَدِيثِ ذَكَرَ الدَّرَكُ الْأَسْفَلَ مِنَ النَّارِ، بِالتَّحْرِيكِ وَالتَّسْكِينِ، وَهُوَ وَاحِدٌ الْأَدْرَاكِ وَهِيَ مَنَازِلُ فِي النَّارِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْهَا. التَّهْدِيبُ: وَالدَّرَكُ وَاحِدٌ مِنَ الْأَدْرَاكِ جَهَنَّمَ مِنَ السَّبْعِ، وَالدَّرَكُ لُغَةٌ فِي الدَّرَكِ. الْفَرَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ

، يُقَالُ: أَسْفَلَ دَرَجَ النَّارِ. ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الدَّرَكُ الطَّبَقُ مِنَ أَطْبَاقِ جَهَنَّمَ، وَرَوِي

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: الدَّرَكُ الْأَسْفَلُ تَوَابِتٌ مِنْ حَدِيدٍ تَصَفَّدُ عَلَيْهِمْ فِي أَسْفَلِ النَّارِ

؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: جَهَنَّمَ دَرَكَاتٌ أَيْ مَنَازِلُ وَأَطْبَاقٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الدَرَكَاتُ بَعْضُهَا تَحْتَ بَعْضٍ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَالدَّرَجَاتُ مَنَازِلُ وَمَرَاقٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، فَالدَرَكَاتُ ضِدُّ الدَّرَجَاتِ. وَفِي حَدِيثٍ

الْعِيَّاسُ: أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَا كَانَ يَنْبَغُ عَمَّكَ مَا كَانَ يَصْنَعُ بَكَ؟ كَانَ يَحْفَظُكَ وَيَحْدُبُ عَلَيْكَ، فَقَالَ: لَقَدْ أَخْرَجَ سَبَبِي مِنْ أَسْفَلِ دَرَكٍ مِنَ النَّارِ فَهُوَ فِي ضَحَضَاحٍ مِنَ نَارٍ، مَا يَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا أَشَدُّ عَذَابًا مِنْهُ، وَمَا فِي النَّارِ أَهْوَنُ عَذَابًا مِنْهُ

؛ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ أَسْفَلَ الدَّرَكِ أَشَدُّ الْعَذَابِ لِجَلَمِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِيَّاهُ ضِدًّا لِلضَّحَضَاحِ أَوْ كَالضَّدِّ لَهُ، وَالضَّحَضَاحُ أَرِيدَ بِهِ الْقَلِيلُ مِنَ الْعَذَابِ مِثْلُ الْمَاءِ الضَّحَضَاحِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْعَمْرِ؛ وَقِيلَ لِأَعْرَابِيِّ: إِنْ فَلَانَا يَدْعِي الْفَضْلَ عَلَيْكَ، فَقَالَ: لَوْ كَانَ أَطْوَلَ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ مَا بَلَغَ فَضْلِي وَلَوْ وَقَعَ فِي ضَحَضَاحٍ لَعَرِقَ أَوْ لَوَقَعَ فِي الْقَلِيلِ مِنْ مِيَاهِ شَرِّهِ وَفَضْلِي لَعَرِقَ فِيهِ.

السُّدِّيُّ لِأَنَّ مَعْنَى تَوَاطَأَ تَحَقَّقَ وَاتَّقَقَ حِينَ لَا يَنْفَعُهُمْ، لَا عَلَى أَنَّهُ تَوَاطَأَ بِالْحَدْسِ كَمَا ظَنَّهُ الْفَرَاءُ؛ قَالَ شَمْرٌ: وَرَوِي لَنَا حَرْفٌ عَنِ ابْنِ الْمُظَفَّرِ قَالَ وَلَمْ أَسْمِعْهُ لِعَبْرِهِ ذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ أَدْرَكَ الشَّيْءُ إِذَا فَتِيَ، فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ فِي التَّوَابِلِ فَتِيَ عَلَيْهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الْأَخْرَةِ، قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، قَالَ: وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا قَالَ أَدْرَكَ الشَّيْءَ إِذَا فَتِيَ فَلَا يَعْجُجُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَلَكِنْ يُقَالُ أَدْرَكَتِ الثَّمَارُ إِذَا بَلَغَتْ إِنَاهَا وَانْتَهَى نَضْجُهَا؛ وَأَمَّا مَا رَوِي

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ بَلَى أَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْرَةِ

، فَإِنَّهُ إِنْ صَحَّ اسْتَفْهَامٌ فِيهِ رُدُّ وَتَهَكُّمٌ، وَمَعْنَاهُ لَمْ يَدْرِكْ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْرَةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِهِ: وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ؛ مَعْنَى أَمْ أَلْفَ اسْتَفْهَامٍ كَأَنَّهُ قَالَ أَلَّهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ، اللَّفْظُ لَفْظُ اسْتَفْهَامٍ وَمَعْنَاهُ الرُّدُّ وَالتَّكْذِيبُ لَهُمْ، وَقَوْلُ اللَّهِ سَجَّاحَهُ وَتَعَالَى: لَا تَخَافْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى

؛ أَيْ لَا تَخَافُ أَنْ يَدْرِكَكَ فِرْعَوْنُ وَلَا تَخْشَاهُ، وَمَنْ قَرَأَ لَا تَخَفْ

فَمَعْنَاهُ لَا تَخَفْ أَنْ يَدْرِكَكَ وَلَا تَخْشَ الْعَرَقَ. وَالدَّرَكُ وَالدَّرَكُ: أَقْصَى قَعْرِ الشَّيْءِ، زَادَ التَّهْدِيبُ: كَالْبَحْرِ وَنَحْوِهِ. شَمْرٌ: الدَّرَكُ أَسْفَلُ كُلِّ شَيْءٍ ذِي عَمَقٍ كَالرِّكِيَّةِ وَنَحْوِهَا. وَقَالَ أَبُو عَدْنَانَ: يُقَالُ أَدْرَكُوا مَاءَ الرِّكِيَّةِ إِدْرَاكًا، وَدَرَكَ الرِّكِيَّةَ قَعْرَهَا الَّذِي أَدْرَكَ فِيهِ الْمَاءُ، وَالدَّرَكُ الْأَسْفَلُ فِي جَهَنَّمَ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْهَا: أَقْصَى قَعْرَهَا، وَالْجَمْعُ أَدْرَاكُ، وَدَرَكَاتُ النَّارِ: مَنَازِلُ أَهْلِهَا، وَالنَّارُ دَرَكَاتُ وَالْجَنَّةُ دَرَجَاتُ، وَالْقَعْرُ الْأَخْرُ دَرَكُ

أَيْ أَحَاطَ عَلَمِي بِهَا أَنهَا كَذَلِكَ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَالْقَوْلُ فِي تَفْسِيرِ أَدْرَكَ وَأَدْرَكَ وَمَعْنَى الْآيَةِ مَا قَالَ السُّدِّيُّ وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو مُعَاذٍ وَأَبُو سَعِيدٍ، وَالَّذِي قَالَهُ الْفَرَاءُ فِي مَعْنَى تَدَارَكَ أَيْ تَتَابَعَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْرَةِ أَنهَا تَكُونُ أَوْ لَا تَكُونُ لَيْسَ بِالْبَيِّنِّ، إِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ تَتَابَعَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْرَةِ وَتَوَاطَأَ حِينَ حَصَّتِ الْقِيَامَةُ وَخَسِرُوا وَبَانَ لَهُمْ صِدْقُ مَا وَعَدُوا، حِينَ لَا يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ الْعِلْمُ، ثُمَّ قَالَ سَبَّحَانَهُ: بَلْ هُمْ الْيَوْمَ فِي شَكٍّ مِنْ عِلْمِ الْأَخْرَةِ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ، أَيْ جَاهِلُونَ، وَالشُّكُّ فِي أَمْرِ الْأَخْرَةِ كُفْرٌ. وَقَالَ شَمْرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

بَلْ أَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْرَةِ ؛ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِيهَا أَشْيَاءٌ، وَذَلِكَ أَنَا وَجَدْنَا الْفِعْلَ الْإِزْمَ وَالْمُتَعَدِّيَ فِيهَا فِي أَفْعَلَ وَتَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ وَاحِدًا، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ أَدْرَكَتِ الشَّيْءَ وَأَدْرَكَتَهُ وَتَدَارَكَتِ الْقَوْمَ وَأَدَارَكُوا وَأَدْرَكُوا إِذَا أَدْرَكَتَهُمْ بَعْضًا. وَيُقَالُ: تَدَارَكَتَهُ وَأَدَارَكَتَهُ وَأَدْرَكَتَهُ؛ وَأَنْشُد:

تَدَارَكَتُمَا عَبَسًا وَذُبْيَانَ بَعْدَ مَا ... تَفَانَوْا، وَدَفَقُوا بَيْنَهُمْ عَطْرَ مَنْتَمِمْ وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

مَجَّ النَّدَى الْمُتَدَارِكُ فَهَذَا لِإِزْمٍ؛ وَقَالَ الطَّرْمَاحُ: فَلَمَّا أَدْرَكَنَاهُنَّ أَبْدَيْنَ لِلْهَوَى

وَهَذَا مُتَعَدِّ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِزْمِ: بَلْ أَدْرَكَتِ عَلَيْهِمْ . قَالَ شَمْرٌ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ يُحَدِّثُ عَنِ

لسان العرب (١٠/٤٢٢) الثَّوْرِيُّ فِي قَوْلِهِ: بَلْ أَدْرَكَتِ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْرَةِ قَالَ مُجَاهِدٌ: أَمْ تَوَاطَأَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْرَةِ؛ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَهَذَا يُؤَافِقُ قَوْلَ

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ
لِلْحَبْلِ الَّذِي يُعْلَقُ فِي حَلْقَةِ التَّصْدِيرِ فَيُشَدُّ
بِهِ الْقَتَبُ الدَّرَكُ وَالتَّبْلَغَةُ، وَيُقَالُ لِلْحَبْلِ
الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الْعَرَاقِيُّ نَمَّ يَشُدُّ الرِّشَاءَ فِيهِ
وَهُوَ مَثْنِي الدَّرَكِ. الْجَوْهَرِيُّ: وَالدَّرَكُ،
بِالتَّحْرِيكِ، قِطْعَةٌ حَبْلٍ يُشَدُّ فِي طَرَفِ
لسان العرب (٤٢٣/١٠)

الرِّشَاءَ إِلَى عَرَفَوَةَ الدَّلْوِ لِيَكُونَ هُوَ
الَّذِي يَلِي الْمَاءَ فَلَا يَعْضُ الرِّشَاءُ. ابْنُ
سَيِّدَةَ: وَالدَّرَكُ حَبْلٌ يُوثَقُ فِي طَرَفِ الْحَبْلِ
الْكَبِيرِ لِيَكُونَ هُوَ الَّذِي يَلِي الْمَاءَ فَلَا يَعْضُ
الرِّشَاءَ عِنْدَ الْإِسْتِمَاءِ. وَالدَّرَكَةُ: حَلْقَةُ الْوَتْرِ
الَّتِي تَقَعُ فِي الْفُرْضَةِ وَهِيَ أَيْضًا سَبْرٌ يُوَصَّلُ
بِوَتْرِ الْقَوْسِ الْعَرَبِيِّ؛ قَالَ اللَّحْيَانِيُّ: الدَّرَكَةُ
الْقِطْعَةُ الَّتِي تُوصَلُ فِي الْحَبْلِ إِذَا قَصُرَ أَوْ
الْحِزَامِ. وَيُقَالُ: لَا بَارِكَ اللَّهُ فِيهِ وَلَا دَارَكَ
وَلَا تَارَكَ، إِتْبَاعُ كُلِّهِ بِمَعْنَى. وَيَوْمَ الدَّرَكِ:
يَوْمٌ مَعْرُوفٌ مِنْ أَيَّامِهِمْ. وَمُدْرِكٌ وَمُدْرَكَةٌ:
أَسْمَانٌ. وَمُدْرَكَةٌ: لَقَبٌ لِعَمْرُو بْنِ إِبِلَاسَ بْنِ
مُضَرَ، لَقَّبَهُ بِهَا أَبُوهُ لِأَنَّ دَارَكَ الْإِبِلِ، وَمُدْرِكٌ
بْنُ الْجَازِيِّ: فَرَسٌ لِكَلْثُومِ بْنِ الْحَرِثِ.
وِدْرَاكٌ: اسْمٌ كَلْبٌ؛ قَالَ الْكَمَيْتُ يَصِفُ
التَّوْرَ وَالْكَلاِبَ:
فَاخْتَلَّ حَضَنِي دِرَاكٍ وَانْتَشَى حَرِجًا،
... لِزَارِعٍ طَلْعَةً فِي شَدْفِهَا نَجْلٌ
أَيُّ فِي جَانِبِ الطَّلْعَةِ سَعَةً. وَزَارِعٌ
أَيْضًا: اسْمُ كَلْبٍ.

درمك: الدرْمُوكُ: الطَّنْفَسَةُ
كَالدَّرْنُوكِ. وَفِي حَدِيثٍ
ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَهُ عَلَى
دَرْمُوكٍ قَدْ طَبَّقَ الْبَيْتَ كُلَّهُ
، وَفِي رِوَايَةٍ
دَرْمُوكٍ
، بِالنُّونِ، وَهُوَ عَلَى التَّعَاقُبِ. وَالدَّرْمُوكُ:
دَفِيقُ الْحَوَارِيِّ؛ قَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

لَهُ دَرْمُوكٌ فِي رَأْسِهِ وَمَشَارِبُ، ... وَقَدَّرَ
وَطَبَّاحٌ وَكَأْسٌ وَدَيْسِقٌ
ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الدَّرْمُوكُ النُّقِيُّ
الْحَوَارِيُّ. وَفِي الْحَدِيثِ فِي صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ:
وَتُرْبَتُهَا الدَّرْمُوكُ
؛ هُوَ الدَّفِيقُ الْحَوَارِيُّ. وَفِي حَدِيثٍ

قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانَ؛ فَقَدِمَتْ ضَافِطَةٌ
مِنَ الدَّرْمُوكِ
، وَيُقَالُ لَهُ الدَّرْمُوكَةُ وَكَأَنَّهَا وَاحِدَتُهُ فِي
الْمَعْنَى؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ:
أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ صَيَّادٍ عَنْ تُرْبَةِ الْجَنَّةِ
فَقَالَ دَرْمُوكَةٌ بِيَضَاءٍ مَسْكٌ
؛ قَالَ خَالِدٌ: الدَّرْمُوكُ الَّذِي يَدْرُمُكَ
حَتَّى يَكُونَ دُقَاقًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ الدَّفِيقِ
وَالْكَحْلِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَذَلِكَ التُّرَابُ الدَّفِيقُ
دَرْمُوكٌ؛ وَخَطَبٌ بَعْضُ الْحَمَقِيِّ إِلَى بَعْضِ
الرُّؤَسَاءِ كَرِيمَةً لَهُ فَرَدَّهُ وَقَالَ:

امسح من الدرْمَكِ عني فاكًا، ... إني
أراك خاطبًا كذاكا
قَالَ: وَالْعَرَبُ تَقُولُ فَلَانٌ كَذَاكَ أَيُّ
سَفَلَةٌ مِنَ النَّاسِ.

درنك: الدَّرْنُوكُ وَالدَّرْنِيكُ: ضَرْبٌ مِنْ
الثِّيَابِ أَوْ البُسْطِ، لَهُ حَمَلٌ قَصِيرٌ كَحَمَلِ
الْمُنَادِيلِ وَبِهِ يَشْبَهُ فَرُودَةُ الْبَعِيرِ وَالْأَسَدِ؛ قَالَ:
عَنْ ذِي دَرَانِيكٍ وَابْدَأَ أَهْدَابًا
وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ لِرُؤْيَاةٍ:

جَعَدَ الدَّرَانِيكُ رِقْلَ الْأَجْلَادِ، ... كَأَنَّهُ
مُخْتَضِبٌ فِي أَجْسَادِ
وَقَدْ يُقَالُ فِي جَمْعِهِ دَرَانِيكٌ؛ قَالَ
الرَّاجِزُ:
أُرْسَلَتْ فِيهَا فَطِمًا لِكَالِكَا، ... كَأَنَّ فَوْقَ
ظَهْرِهِ دَرَانِيكًا
وَالدَّرْنُوكُ وَالدَّرْنِيكُ: الطَّنْفَسَةُ؛ وَأَمَا
قَوْلُ الرَّاجِزِ يَصِفُ بَعِيرًا:
كَأَنَّهُ مَجْلِلٌ دَرَانِيكًا

فَقَدْ يَكُونُ جَمْعُ دَرْنُوكٍ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا
مِنْ أَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ لَهُ حَمَلٌ قَصِيرٌ
كَحَمَلِ الْمُنَادِيلِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ عَلَيْهِ وَبَرٌّ
عَامِينَ أَوْ أَعْوَامٍ، أَوْ أَرَادَ دَرَانِيكًا فَحَدَفَ
الْيَاءَ لِلضَّرُورَةِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
لسان العرب (٤٢٤/١٠)

جَمَعَ الدَّرْنُوكَ الَّتِي هِيَ الطَّنْفَسَةُ. أَبُو
عَبِيدَةَ: الدَّرْنُوكُ البِساطُ، وَجَمَعَهُ دَرَانِكُ.
شَمْرٌ: الدَّرَانِيكُ تَكُونُ سِتْرًا وَفَرْشًا،
وَالدَّرْنُوكُ فِيهِ الصَّفْرَةُ وَالْخَصْرَةُ، قَالَ:
وَيُقَالُ هِيَ الطَّنْفَاسُ. وَفِي حَدِيثٍ
ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَهُ عَلَى
دَرْنُوكٍ قَدْ طَبَّقَ الْبَيْتَ كُلَّهُ
، وَفِي رِوَايَةٍ
دَرْمُوكٍ
، بِالنُّونِ، وَهُوَ عَلَى التَّعَاقُبِ.
لسان العرب (٢٣٥/١١)

قَالَ الرَّاعِي:
تَدَارَكَ النُّضَّ مِنْهَا وَالعَيْتِيقُ، فَقَدَّ ...
لَاقَى الْمِرْفَاقَ مِنْهَا وَارِدٌ دَبِيلٌ
أَرَادَ بِالْوَارِدِ لَحْمًا اسْتَرَخَى عَلَى
مِرْفَاقِهَا أَيُّ امْتَلَأَتْ بِهِ الْمِرْفَاقُ، وَالدَّبِيلُ:
الْجَدُولُ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصْلَحُ وَيَجْهَزُ،
وَالْجَمْعُ دَبُولٌ لِأَنَّهَا تُدْبَلُ أَيُّ تُصَلِّحُ وَتُنَقِّى
وَتُجَهِّزُ.

لسان العرب (٦٨٢/١١)
قَالَ الرَّاجِزُ:
إِنَّكَ لَنْ تَتَأْتِيَ النَّهْلَا، ... بِمِثْلِ أَنْ
تُدَارِكَ السَّجَالَا
لسان العرب (٤٧٢/١٤)
قَالَ الرَّاعِي:
فَطَاطَاتٌ عَيْتِي، هَلْ أَرَى مِنْ سَمِينَةٍ
... تَدَارِكُ مِنْهَا نِيَّ عَامِينَ وَالصَّوْبَى؟
الصَّحاحُ تَاجُ اللُّغَةِ وَصَحاحُ الْعَرَبِيَّةِ
(٢١٩٦/٦)

رَفَعَ وَهَمَّ عَنِ كَلَامٍ سَابِقٍ.

وقال ابن سيده: لَكِنَّ حَرْفٌ تَثَبَّتْ بِهِ
بَعْدَ النَّفْيِ.

وقال الكسائي: حَرْفَانِ مِنَ الْاِسْتِثْنَاءِ
لَا يَفْعَانِ أَكْثَرَ مَا يَفْعَانِ إِلا مَعَ الْجَحْدِ وَهُمَا
بَلٌّ وَلَكِنْ، وَالْعَرَبُ تَجْعَلُهُمَا مِثْلَ وَائِ النَّسْقِ.
(وقيل: تَرِدُ تَارَةً لِلْاِسْتِدْرَاكِ، وَتَارَةً
لِلتَّوَكُّدِ.

(وقيل: لِلتَّوَكُّدِ دَائِماً مِثْلَ إِنَّ،
وَيَصْحَبُ التَّوَكُّدُ مَعْنَى الْاِسْتِدْرَاكِ).

(وقال الفراء: إِذَا ادْخَلُوا عَلَيْهَا الْوَاوُ
أَثَرُوا تَشْدِيدَهَا لِأَنَّهَا رَجُوعٌ عَمَّا أَصَابَ
أَوَّلَ الْكَلَامِ، فَضَبَّهَتْ بَبِلٌ إِذَا كَانَتْ رُجُوعاً
مِثْلَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِمَ يَقُمُ أَخُوكَ بَلٌّ
أَبُوكَ، ثُمَّ تَقُولُ لِمَ يَقُمُ أَخُوكَ لَكِنَّ أَبُوكَ
فَتَرَاهُمَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْوَاوُ لَا تَصْلُحُ فِي
بَلٍّ، فَإِذَا قَالُوا وَلَكِنْ فَادْخَلُوا الْوَاوُ تَبَاعَدَتْ
عَنْ بَلٍّ إِذْ لَمْ تَصْلُحْ فِي بَلٍّ، فَإِذَا قَالُوا وَلَكِنْ
فَادْخَلُوا الْوَاوُ تَبَاعَدَتْ عَنْ بَلٍّ إِذْ لَمْ تَصْلُحْ
فِي بَلٍّ الْوَاوُ، فَاتَّرُوا فِيهَا تَشْدِيدَ النَّوْنِ،
وَجَعَلُوا الْوَاوُ كَأَنَّهَا ادْخَلَتْ لِعَطْفٍ لَأَنَّ مَعْنَى
بَلٍّ. (وهي بَسِيطَةٌ) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ.

(وقال الفراء: مُرَكَّبَةٌ مِنْ لَكِنَّ وَأَنَّ
فَطَرِحَتْ الْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ) وَنَوْنٌ لَكِنَّ
لِلسَّاكِنِينَ. قَالَ: وَلِذَا نَصَبَتْ الْعَرَبُ بِهَا إِذَا
شُدِّدَتْ نَوْنُهَا.

وقيل: مُرَكَّبَةٌ مِنْ لَ وَالْكَافِ، وَإِلَيْهِ
أَشَارَ الْجَوْهَرِيُّ بِقَوْلِهِ: وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ
يَقُولُ أَصْلُهُ أَنَّ وَاللَّامُ وَالْكَافُ زَوَائِدٌ، وَيَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَدْخُلُ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا:
وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ:

تاج العروس (١٢٧/٢٦)

ولكنني من حُبِّها لعميدٍ (وقد يحدف
اسمها كقولها:

فلو كنت ضيِّباً عرفت قرابتي (ولكن

جويرية، لا أحسب وأظن.

تاج العروس (١٢٥/٣٦)

لكن

: (لَكِنَّ، كَفَرَحَ، لَكْنَا، مَحْرَكَةٌ، وَلَكِنَّةٌ
وَلَكُونَةٌ وَلَكُونَةٌ، بَضْمُهُنَّ، فَهُوَ الْكَنَّ) وَهُم
لَكَنَّ: (لَا يَقِيمُ الْعَرَبِيَّةُ لِعُجْمَةِ لِسَانِهِ).
(وقيل: الْكَلْبَةُ عِيٌّ فِي الْلسَانِ.

وقال المبرد: هُوَ أَنْ تَعْتَرِضَ عَلَى كَلَامِ
الْمُتَكَلِّمِ الْلُغَةُ الْأَعْجَمِيَّةُ. يُقَالُ: فَلَانَ يَرْتَضِخُ
لُكْنَةً رُومِيَّةً.

(و) لُكَّانٌ، (كُفْرَابٌ: ع) ، وَهُوَ عَلَمٌ
مُرْتَجَلٌ؛ نَقَلَهُ ياقوتٌ، وَأَوْرَدَهُ نَصْرُ وَأَبْنُ
سِيْدِهِ: وَأَنْشَدَ لَزْهَيْرٍ:

وَلَا لُكَّانٌ إِلَيَّ وَادِي الْغِمَارِ وَلَا شَرْقِيٌّ
سَلَمِيٌّ وَلَا فَيْدٌ وَلَا رَهْمَقَاتُ ابْنِ سِيْدِهِ: كَذَا
رَوَاهُ نَعْلَبٌ، خَطَأً مَنْ رَوَى فَالْاَلُكَّانُ، قَالَ:
وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ الطُّوسِيِّ أَيْضاً.

(و) لَكَنَّ، (كَجَبَلٍ: ظَرْفٌ م) مَعْرُوفٌ
شَبِيهُ طُسْتٍ مِنْ صَفْرٍ، وَهُوَ مَعْرَبٌ لَكِنَّ
بِالْكَافِ الْعَرَبِيَّةِ.

(و) قَالَ الْفَرَّاءُ: لِلْعَرَبِ فِي (لَكَنَّ)
لُغَتَانِ: بِتَشْدِيدِ النَّوْنِ وَإِسْكَانِهَا، فَمَنْ
شَدَّدَهَا نَصَبَ بِهَا الْأَسْمَاءَ وَلَمْ يَلِهَا فَعَلَ
وَلَا يَفْعَلُ.

وقال الجوهرِيُّ: هُوَ (حَرْفٌ يَنْصَبُ
الاسمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ) كَأَنَّ، وَ (مَعْنَاهُ
الِاسْتِدْرَاكُ) يُسْتَدْرَكُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ
وَالِإِيجَابِ، (وَهُوَ) أَنْتَاجُ الْعُرُوسِ (١٢٦/٣٦)

تَثَبَّتْ لَمَّا بَعْدَهَا حُكْمًا مُخَالَفًا لِمَا قَبْلُهَا
وَلِذَلِكَ لَا بَدَأَ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا كَلَامٌ مُنَاقِضٌ لِمَا
بَعْدَهَا، أَوْ ضِدٌّ لَهُ) ، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ
لَكِنَّ عَمْرًا قَدْ جَاءَ، وَمَا تَكَلَّمَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا
قَدْ تَكَلَّمَ.

وقال الجاربردي: وَمَعْنَى الْاِسْتِدْرَاكِ

[لَكِنَّ] الْكَلْبَةُ: مُجْمَعَةٌ فِي الْلسَانِ وَعِيٌّ.

يقال: رَجُلٌ اَلْكَنَّ بَيْنَ الْكَلْبِ. وَ (لَكِنَّ)
خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ: حَفَّ عَطْفٌ لِلِاسْتِدْرَاكِ
وَالْتَحْقِيقِ يُوَجِبُ بِهَا بَعْدَ نَفْيِ، إِلا أَنْ الثَّقِيلَةَ
تَعْمَلُ عَمَلِ إِنْ تَنْصَبُ الْاسْمُ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ
وَيُسْتَدْرَكُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ وَالِإِيجَابِ. تَقُولُ:
مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَدْ جَاءَ، وَمَا تَكَلَّمَ
زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَدْ تَكَلَّمَ. وَالْخَفِيفَةَ لَا تَعْمَلُ
لِأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَتَقَعُ أَيْضاً
بَعْدَ النَّفْيِ إِذَا ابْتَدَأَتْ بِمَا بَعْدَهَا. تَقُولُ:

جَاءَنِي الْقَوْمُ لَكِنَّ عَمْرُو لَمْ يَجِئْ، فَتَرْفَعُ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ لَكِنَّ عَمْرُو وَتَسْكُتَ حَتَّى
تَأْتِيَ بِجُمْلَةٍ تَامَةٍ. فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عَاطِفَةً
اسْمًا مُفْرَدًا عَلَى اسْمٍ مُفْرَدٍ لَمْ يَجِزْ أَنْ
تَقَعُ إِلا بَعْدَ نَفْيِ، وَتَلْزَمُ الثَّانِي مِثْلَ إِعْرَابِ
الْأَوَّلِ تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا لَكِنَّ عَمْرًا، وَمَا
جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرُو. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ × وَلَا كَ اسْقِنِي إِنْ
كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ فَإِنَّهُ أَرَادَ وَلَكِنَّ، فَحَذَفَ
النَّوْنَ ضَرُورَةً، وَهُوَ قَبِيحٌ.

تاج العروس (٢٧/١)

وقد ألف أبو بكر الزبيدي كتاباً سماه
مُخْتَصَرُ الْعَيْنِ، اسْتَدْرَكَ فِيهِ الْغُلَطَّ الْوَاقِعَ
فِي كِتَابِ الْعَيْنِ، وَهُوَ مُجَلَّدٌ لَطِيفٌ.....

تاج العروس (٤١١/٢)

دهب

: (الدَّهَبُ بِالْفَتْحِ) (وَسُكُونِ الْهَاءِ)
وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ ذِكْرُ قَوْلِهِ بِالْفَتْحِ، أَهْمَلَهُ
الْجَمَاعَةُ، وَقَالَ الصَّاعِقَانِي: هُوَ (الْعَسْكَرُ
الْمُهْزَمُ).

تاج العروس (٤٣١/٤)

وَيُفِي حَدِيثِ جَوَيْرِيَّةَ، فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ:
(أَحْسَبُهُ قَالَ جَوَيْرِيَّةَ، أَوْ الْبَيْتُ) قَالَ: كَأَنَّهُ
شَكَّ فِي اسْمِهَا، فَحَالَ: أَحْسَبُهُ جَوَيْرِيَّةَ، ثُمَّ
اسْتَدْرَكَ فَقَالَ: أَوْ أَبْتُ، أَيِ أَقْطَعُ أَنَّهُ قَالَ

زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ وَيُرَوَّى: غَلِيظُ الْمَشَافِرِ.

(وَلَكِنْ سَاكِنَةُ النُّونِ صَرَبَانٌ: مَخْفُفَةٌ مِنْ التَّقِيْلَةِ وَهِيَ حَرْفٌ ابْتِدَاءٌ لَا يَعْمَلُ) فِي شَيْءٍ اسْمٌ وَلَا فِعْلٌ (خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَيُونُسَ) وَمَنْ تَبِعَهُمَا، (فَإِنْ وَلِيَهَا كَلَامٌ فَهِيَ حَرْفٌ ابْتِدَاءٌ لِمَجْرَدِ إِفَادَةِ الِاسْتِدْرَاكِ وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ بِالْوَاوِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾ ، وَبِدُونِهَا نَحْوَ قَوْلِ زُهَيْرٍ: إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تَخْشَى بُوَادِرْهُلْكَنْ وَهَاتِمَةَ فِي الْحَرْبِ تَنْتَظِرُ (وَإِنْ وَلِيَهَا مُفْرَدٌ فَهِيَ عَاطِفَةٌ بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَقَدَّمَهَا نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ) ، وَيَلِزَمُ الثَّانِي مِثْلَ إِعْرَابِ الْأَوَّلِ.

وقال الجاربردي: إذا عَطَفْتَ لَكِنَ الْمُفْرَدَ عَلَى الْمُفْرَدِ فَتَجِيءُ لَكِنَ بَعْدَ النَّفْيِ خَاصَّةً بَعْكَسَ لَا فَإِنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ خَاصَّةً كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتَ زَيْدًا لَكِنَ عَمْرًا، أَيْ لَكِنَ رَأَيْتَ عَمْرًا فَإِنْ قُلْتَ: مَا رَأَيْتَ زَيْدًا لَكِنَ عَمْرًا لَمْ يَجِزْ: (وَالثَّانِي: أَنْ لَا تَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ، وَقَالَ قَوْمٌ لَا تَكُونُ مَعَ الْمُفْرَدِ إِلَّا بِالْوَاوِ) .

(وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لَا تَجُوزُ الْإِمَالَةُ فِي لَكِنَ وَصُورَةُ اللَّفْظِ بِهَا لَا كِنَ وَكَتَبْتَ فِي الْمَصَاحِفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ تاج العروس (١٢٨ / ٣٦) وَأَلْفُهَا غَيْرُ مُمَالَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي: وَأَمَّا قِرَاءَتُهُمْ: لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي فَأَصْلُهَا لَكِنَ أَنَا، فَلَمَّا حُدِّثَتْ الْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ وَالْفَيْتُ حَرَكْتُهَا عَلَى نُونٍ لَكِنَ صَارَ التَّقْدِيرُ لَكِنْنَا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ حَرْفَانِ مِثْلَانِ كَرِهَ ذَلِكَ، كَمَا كَرِهَ شَدَدَ وَجَلَّ، فَاسْتَكْنُوا النُّونَ الْأُولَى وَأَدَغَمُوهَا فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَتْ لَكِنَّا، كَمَا اسْتَكْنُوا الْحَرْفَ

الْأَوَّلَ مِنْ شَدَدَ وَجَلَّ وَأَدَغَمُوهَ فِي الثَّانِيَةِ فَقَالُوا جَلَّ وَشَدَّ، فَاعْتَدُوا بِالْحَرَكَاتِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ لِازِمَةٍ: وَقَوْلُهُ:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُ هَوْلَاكَ اسْمِنِي
إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلَانِمَا أَرَادَ: وَلَكِنْ اسْمِنِي، فَحَذَفَ النُّونَ لِلضَّرُورَةِ وَهُوَ فَبِيحٌ. وَمِمَّا يُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ:
لَكِنَّ بِنِ أَبِي لَكَيْنِ، كَزَيْبِرٍ: جَنِّي جَرَّتْ لَهُ مَعَ الرَّبِيعِ بِنْتُ مَعُودِ الْأَنْصَارِيَّةِ قِصَّةٌ ذَكَرَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ.

وَتَلَاكَ فِي كَلَامِهِ: أَرَى فِي نَفْسِهِ الْكُنَّةَ لِيُضْحِكَ النَّاسَ. وَلَكِنُو: مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ بِالْهِنْدِ هِيَ بِيَدِ الْإِفْرَنْجِ الْيَوْمِ.

تاج العروس (١٠٢ / ٣١)

وول

(﴿الْأَوَّلُ﴾ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَالْجَمَاعَةُ هُنَا وَذَكَرُوهُ فِي " وَأ ل " ، وَ (هُنَا مَوْضِعُهُ ، وَ) قَدْ ذَكَرَ فِي (وَأ ل) ، وَحَيْثُ إِنَّهُ وَأَفْتَقَهُمْ فَلَا مَعْنَى لِلِاسْتِدْرَاكِ ..

خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٤٤٦ / ٢)

تمكين سقمي بدا من خيفة حصلت ... لكن مداحه قد أبرأت سقمي
خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٤٥٩ / ٢)
ناحت مطوّقت الرياض وقد رأّت ...
تلوين دمعي بعد فرقة حبه

لكن له لما سمحت تباخلت ... فعدت مطوقة بما بخلت به
خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٤٩١ / ٢)

تمت مساواة أنواع البديع به ... لكن يزيد على ما في بديعهم
خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة

الحموي (٥٠٤ / ٢)

وبيت العميان فيه " هو "

لكن وإن طال مدحي لا أفي أبدا ...
فاجعل العذر والإقرار مختممي

خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٢١ / ١)

ومن أطف البراعات وأحشهما،
براعة مهيار الدلمي، فإنه بلغه أنه وشي
به إلى ممدوحه فتصل من ذلك، بألطف
عذر وأبرزه في معرض التغزل والنسيب،
فقال:

أما وهوها حلقة وتتصلا ... لقد نقل
الواشي إليك فامحلاه
وما أحلى ما قال بعده:

سعى جهده لكن تجاوز حده ... وكثر
فارتابت ولو شاء قللا

خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٦٧ / ١)

ورمت تلفيق صبري كي أرى قدمي ...
يسعى معي فسعى لكن أراق دمي

خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٧٨ / ١)

وأسرتني لكن بحق محمد ... يا دهر
كن في مخلصي متسببا

خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٧٩ / ١)

وكتابة منسوبة لكن إلى ... عين
الكمال وحقها أن تتسبا

خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٧٩ / ١)

لكن إلى وجه الطروس إذا رنت ...
أبدت لنا سحرا حلالاً طيباًه

خزانة الأدب و غااية الأرب لابن حجة الحموي (٧٩ / ١)

الطروس: مفردها الطرس وهو

ابتداء وأتممت الجملة فقلت: "لم يقم"، وأجاز الكوفيون العطف ٢.

الثاني: أن لا تقترن بالواو.

١ هذا بيت من الطويل، للرزديق، انظر: الديوان ٤٨١/٢ والكتاب ١٢٥/٢ والتي بعدها، والإنصاف ١٨٢/١، وشرح التسهيل ١٢/٢، واللسان مادة شفر..، والشاهد فيه: ولكن زنجي حيث حذف اسم لكن، فالأصل: ولكنك زنجي.

٢ انظر: المغني ص ٣٨٥.

٣ انظر: الإنصاف، ٤٨٤/٢.

﴿لَا يُغْرَتُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ (١٩٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَبَسَّ الْمَهَادُ (١٩٧) لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نَزَّلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ (١٩٨)﴾ [آل عمران: ١٩٦ - ١٩٨]

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا (١٥٩) فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدْتِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا (١٦٠) وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ هَوَوْا عَنْهُ وَأَكَلَهُمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (١٦١) لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا (١٦٢)﴾ [النساء: ١٥٩ - ١٦٢]

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا (١٦٣) وَرَسُولًا قَدْ قَصَصْنَاكَ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا (١٦٤) رَسُلًا مَبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ

... فقد زادني مسراك وجدا على وجد

انظر شرح المفصل ١١٩/٨. وتجريد

الأغاني القسم الثاني ١٨٢٩/٢ ومعجم شواهد العربية ١/ ١٠٩. الشاهد فيهما: على أن قرب الدار فقد استدرك بـ على قوله: فلم يشف ما بنا، واستدرك بـ "على" الثانية قوله: على أن قرب الدر خير من البعد.

مختصر مغني اللبيب عن كتاب

الأعراب (ص: ١٠٥)

"لكن" ٣: المشددة حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه واحد؛ وهو الاستدراك، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لكم ما قبلها.

الثاني: أنها تأتي للاستدراك، وفسر

برفع ما يتوهم ثبوته، وتأتي لمعنى آخر أيضا وهو: التوكيد، مثل: لوجاءني أكرمته لكنه لم يجرى حيث أكدت ما أفادته لوم من الامتناع.

مختصر مغني اللبيب عن كتاب

الأعراب (ص: ١٠٦)

الثالث: أنها للتوكيد دائما ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وقد يحذف اسمها، كقوله:

٦١ - فلو كنت ضييا عرفت قرابتي ...

ولكن زنجي عظيم المشافرا

"لكن" ٢: المخففة هي ضربان:

مخففة من الثقيلة فلا تعمل، وخفيفة بأصل الوضع فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لا عاطفة، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدما نفي أو نهي، فإن

قلت: "قام زيد لكن عمرو"، جعلتها حرف

الكتاب الذي محي ثم كتب.

بل:

خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة

الحموي (١/ ١١٥)

سرى طيفه لا بل سرى لي سرابه ...

وقد طار من وكر الظلام غرابه

أتت مع نفس الليل صفحة حده ...

فقلت حبيب قد أتاني كتابه ١

خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة

الحموي (١/ ١١٥)

النفس: المداد.

خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة

الحموي (١/ ١٤٢)

وقدما بغيري أصبح الدهر أشيبا ...

وبل بفضلني أصبح الدهر أمردا ٥

خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة

الحموي (١/ ١٤٢)

٥ الأمد: من لاحية له.

مختصر مغني اللبيب عن كتاب

الأعراب (ص: ٥٥)

الاستدراك والإضراب، كتولك فلان

سيء الصنيع على أنه لا يبأس من رحمة

الله، وقول الشاعر:

٣٠ - بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ...

على أن قرب الدار خير من البعد

مختصر مغني اللبيب عن كتاب

الأعراب (ص: ٥٦)

على أن قرب الدار ليس بنافع ... إذا

كان من تهواه ليس بذئ ودأ

مختصر مغني اللبيب عن كتاب

الأعراب (ص: ٥٦)

هذان بيتان من الطويل من أبيات

لابن الدمينه عبد الله بن عبيد الله

الخنعمي، وأولها:

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد

حُجَّةً بَعْدَ الرَّسُولِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (١٦٥) لَنْكَنَ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا (١٦٦) ﴿النساء: ١٦٢ - ١٦٦﴾

﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُو الطُّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ (٨٦)﴾ [التوبة: ٨٦] ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ (٨٧)﴾ لَكِنَ الرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأَوْلِيَّتِكُمْ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأَوْلِيَّتِكُمْ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٨٨) أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (٨٩)﴾ [التوبة: ٨٧ - ٨٩]

﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ (٢٦)﴾ فَاخْتَلَفَ الْأَحْرَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ قَوْلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَشْهَدِ يَوْمِ عَظِيمٍ (٢٧) أَسْمَعُ بِهِمْ وَأَبْصِرُ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنَ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٢٨)﴾ [مريم: ٢٦ - ٢٨]

﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تَنْقُذُ مَنْ فِي النَّارِ (١٩)﴾ لَكِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ الْمِعَادَ (٢٠)﴾ [الزمر: ١٩، ٢٠]

شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٥٤) و"لكن" للاستدراك، فلا بد من الخير لأنه المستدرك، ولا بد من المبتدأ ليُعلم خبر من قد استدرك

شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٦) قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٠ - رُوِيَ عَلِيًّا جَدُّ مَا نَدَيْتُ أَمَّهُمْ ...
إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مَتَمَّيْنٌ

٥٤٠ - التخريج: البيت لمالك بن خالد

الهدلي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٠؛
وللمعتل الهدلي في معجم ما استعجم ٢/ ٧٢٧؛
ولأحدهما في شرح أشعار الهدليين ١/ ٤٤٧؛
وللهدي في الكتاب ١/ ٢٤٢؛
ولسان العرب ١٢/ ٢٩٦ (مأن)؛
وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ١٨٩ (رود)، ١٢/ ٤٢٦ (مين)؛
والمقتضب ٢/ ٢٠٨، ٢٧٨.

اللغة: رويد: اسم فعل أمر بمعنى "أمهل".
جُدَّ: قطع. جَدُّ ثدي أمهم: أي بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم وهم منقطعون بها إلينا. المين: الكذب. شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٧) = المعنى: أمهل عليًا، إن بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم، وهم منقطعون إلينا بها، وإن كان بعضهم كاذبًا.

الإعراب: "رويد": اسم فعل أمر بمعنى: "أمهل" وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". "عليًا": مفعول به منصوب. "جد": فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. "ما": زائدة. "ثدي": نائب فاعل. "أمهم": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة. "إلينا": جار ومجرور متعلقان بالفعل (جُدَّ). "ولكن": الواو: استئنافية، "لكن": للاستدراك. "بعضهم": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"هم" ضمير في محل جر بالإضافة. "متماين": خبر المبتدأ مرفوع.

جملة "رويد عليًا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "جدُّ ثدي أمهم" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ولكن بعضهم متماين": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "رويد عليًا" حيث نصب اسم الفعل "رويد" مفعولًا به

"عليًا".

شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٦٠) فصل [لكن]

قال صاحب الكتاب: "لكن" هي للاستدراك توسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فيستدرك بها النفي بالإيجاب بالنفي وذلك قولك: "ما جاءني زيد لكن عمرًا جاءني"، و"جاءني زيد لكن عمرًا لم يجيء".

× × ×

قال الشارح: أمَّا "لكن"، فحرفٌ نادرُ البناء لا مثال له في الأسماء والأفعال. وألفه أصل: لأننا لا نعلم أحدًا يُؤخذ بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة، فلو سميت به لصار اسمًا، وكانت ألفه زائدة، ويكون وزنه فاعلاً؛ لأن الألف لا تكون أصلًا في ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء.

شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٦١) وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وأصلها "إن" زيدت عليها "لا" و"الكاف". وهو قول حسن لندرة البناء، وعدم النظر، ويؤيده دخول اللام في خبره، كما تدخل في خبر "إن" على مذهبه. ومنه [من الطويل]:

ولكنني من حُبها لعميدٍ (١)
والمذهب الأول لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفًا واحدًا.

ومعناها الاستدراك، كأنك بما أخبرت عن الأول بخبر، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره إن سلبًا أو إيجابًا. ولا بد أن يكون خبر الثاني مخالفًا لخبر الأول لتحقيق معنى الاستدراك، ولذلك لا تقع إلا بين كلامين متغايرين في النفي والإيجاب، فهي شبيهة

العطف، إذ كان حكمها أن تقع بين كلامين متغايرين، وهي في العطف كذلك. قال أبو حاتم: إذا كانت "لكن" بغير واو في أولها؛ فالتخفيف فيها هو الوجه، نحو: ﴿لَكِنْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (٥) ونحوه؛ لأنها بمنزلة "بل" من جهة أنها لا تدخل عليها الواو؛ لأنها من حروف العطف. وإذا كانت الواو في أولها، فالتشديد فيها هو الوجه، وإن كان الوجهان جائزين فيها.

وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خُفِّتْ لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثل "إن"، و"أن"، فكما أنّها بالتخفيف لم يخرج عما كانا عليه قبل

(١) الأنفال: ١٧.

(٢) الحج: ٢.

(٣) البقرة: ٢٥١.

(٤) الأنفال: ٤٢.

(٥) النساء: ١٦٢.

شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٦٢)

التخفيف، فكذلك "لكن". فإذا قلت: "ما جاءني زيدٌ لكن عمرو؛ ف عمرو" مرتفعٌ بـ "لكن"، والاسم مضمراً محذوف كما في قوله [من الطويل]:

١١٢٢ - [فلو كنت ضبيّاً عرفت

قرايتي]... ولكن زنجي عظيم المشافر
وإذا قلت: "ما ضربت زيدا لكن عمراً"، ففيها ضمير القصة، و"عمراً" منصوب بفعل مضمّر. وإذا قال: "ما مررت يزيد لكن عمرو"، ف"عمرو" مخفوض بياء محذوفة، وفي "لكن" ضمير القصة أيضاً، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف دل عليه الظاهر. كأنه قال: "لكنه مررت بعمرو". والمذهب الأول، فأعرفه.

شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٦٢)

- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه

قال الله تعالى في النبي: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (١)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ (٢)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٣).

وتقول: "فارقتي زيدٌ لكن عمراً

حاضر"، فكل واحدة من الجملتين إيجاب، إلا أن معناه متغاير، فاكتمى بمعنى الخبر الثاني عن تقدم التالي. ونظائر ذلك كثيرة. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشَلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ (٤)، فيحتمل أمرين، أحدهما: ما ذكره وهو أن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ في معنى: ما أراكم كثيراً لوجود السلامة مما ذكر. والثاني أنه أتى به موجباً؛ لأنّ الأول منفي؛ لأنّ ما بعد "لو" يكون منفيّاً، فصار المعنى: ما أراكم كثيراً، وما فشلتم ولا تنازعتم، ولكن الله سلم.

فصل [تخفيف "لكن"]

قال صاحب الكتاب: وتخفف، فيبطل عملها كما يبطل عمل "إن"، و"أن". وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانها إن شاء الله تعالى.

× × ×

قال الشارح: اعلم أنهم قد يخففون "لكن" بالحدف لأجل التضعيف، كما يخففون "إن"، و"أن"، فيسكن آخرها، كما يسكن آخرهما؛ لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما، فبقي الحرف الأول على سكونه. ولا نعلمها أعملت مخففة كما أعملت "إن"، وذلك أنّ شَبَّهَها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل؛ فلذلك لمّا خُفِّتْ وأُسكن آخرها، بطل عملها، إلا أنّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله. ولذلك دخلت في باب

بـ "أن" المفتوحة في كونها لا تقع أولاً، إلا أنّ "أن" في تقدير مفرد، و"لكن" في تقدير جملة. ولهذا يُعْطَفُ على موضعها بالرفع، كما يعطف على موضع "إن" المكسورة، فأعرفه.

فصل [التغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ]

قال صاحب الكتاب: والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ كتقولك: "فارقتي زيداً لكن عمراً حاضر"، و"جاءني زيدٌ لكن عمراً غائب"، وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشَلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ (٢) على معنى النفي، وتضمن: ما أراكم كثيراً.

× × ×

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ "لكن" المشددة والخفيفة سيان في الاستدراك، وأن ما بعدهما يكون مخالفاً لما قبلهما. فالخفيفة يُوجِبُ بها بعد نفي، ويُشْرِكُ الثاني والأول في عمل العامل، لأنها عاطفة مفردة على مفرد، كتقولك: "ما جاءني زيدٌ لكن عمرو"، فتشرك بينهما في الإعراب الذي أوجبه العامل. وليس كذلك المشددة، فإنها تدخل على جملة تصرفها إلى الاستثناف. ولشَبَّهَها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها مغايراً له.

وتقع بعد النفي والإثبات، فإن كان ما قبلها موجباً؛ كان ما بعدها منفيّاً، وإن كان ما قبلها منفيّاً؛ كان ما بعدها موجباً؛ لأن ما بعدها كلامٌ مستغن، فمعناه يُنبِئُ عن المغايرة، ولا حاجة إلى الأداة النافية، بل إن كان؛ فحسنٌ، وإن لا؛ فلا ضرورة إليه.

(١) تقدم بالرقم ١١٠٥.

(٢) الأنفال: ٤٢.

شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٦٢)

لأنها لإخراج الثاني ممّا دخل فيه الأوّل، والأوّل لم يدخل في شيء، فإذا قلت: "هذا زيدٌ لا عمرو"، فقد حققت الأوّل، وأبطلت الثاني، كما قال الثّقميّ [من البسيط]:

١١٢٩ - هذِي المَفاخِرُ لا قَعَبانِ من

لَبِنٍ ... شَيبًا بماءٍ فعادًا بَعْدُ أبوالا

١١٢٩ - التخرّيج: البيت لأبي الصلت

الثّقفيّ والد أُميّة في الشعر والشعراء ص

٤٦٩؛ والعقد الفريد ٢/ ٢٢؛ ولأُميّة بن أبي

الصلت في ديوانه ص ٥٢؛ وللنابغة الجعدي

في ديوانه ص ١١٢.

اللغة والمعنى: القعب: القدح الضخم.

شيبا: خولطا، مُرْجا.

يشير إلى أفعال الفرسان، فيقول:

بمثل هذه نفعر، ولا نفعر بأكواب من اللين

الممزوج بالماء، هذه تبقى، وتلك تتحول إلى

بول فيما بعد. =

شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٥)

الإعراب: "هذي": اسم إشارة مبني

في محل رفع مبتدأ. "المفاخر": خبر

مرفوع بالضمّة. "لا": حرف نفي وعطف.

"قعبان": اسم معطوف على "المفاخر"

مرفوع بالألف لأنه متني. "من لبن": جارٌّ

ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للتعبيين.

"شيبا": فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني

على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني

في محل رفع نائب فاعل. "بماء": جارٌّ

ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. "فعادًا":

الفاء: حرف عطف، "عادًا": فعل ماضٍ

ناقص مبني على الفتح، والألف: ضمير

متصل مبني في محل رفع اسمها. "بعد":

ظرف مكان مبني على الضم في محل

نصب مفعول فيه متعلق بحال مقدمة من

"أبوالا". "أبوالا": خبر "عاد" منصوب

بالفتحة.

"كنت ضيبًا": جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة "عرفت قرابتي": جواب شرط غير جازم، لا محل لها من الإعراب. وجملة "لكنك زنجي": استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ولكن زنجي" حيث حذف اسم "لكن" للضرورة، وهذا ممّا لا يجوز إلا أن يكون اسمها هو ضمير الشأن.

شرح المفصل لابن يعيش (٢٥/٥)

["لا" و"بل" و"لكن"]

قال صاحب الكتاب: و"لا"، و"بل"،

و"لكن" أخوات في أن المعطوف بها مخالف

للمعطوف عليه، ف"لا" تنفي ما وجب

للأوّل، كقولك: جاءني زيد ولا عمرو،

و"بل" للإضراب عن الأوّل متفياً أو

موجباً، كقولك: جاءني زيد بل عمرو، وما

جاءني بكر بل خالد، و"لكن" إذا عطف

بها مفرد على مثله، كانت للاستدراك

بعد النفي خاصة كقولك: "ما رأيت زيداً

لكن عمراً"، وأما في عطف الجملتين،

فنظيرة "بل"، تقول: "جاءني زيد لكن

عمرو لم يجيء"، و"ما جاءني زيد لكن

عمرو قد جاء".

× × ×

قال الشارح: اعلم أن هذه الأحرف

الثلاثة متواخية لتقارب معانيها من حيث

كان ما بعدها مخالفاً لما قبلها على ما

سيوضّح، وليس في حروف العطف ما

يُشارِك ما بعده ما قبله في المعنى، إلا الواو،

والفاء، و"ثم"، و"حتى"، فأما "لا" فتُخرِّج

الثاني ممّا دخل فيه الأوّل. وذلك قولك:

"ضربت زيداً لا عمراً"، و"مررت برجل

لا امرأة"، و"جاءني زيدٌ لا عمرو". ولا تقع

بعد نفي، فلا تقول: "ما قام زيدٌ لا عمرو":

ص ٤٨١؛ وجمهرة اللغة ص ١٢١٢؛

وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤؛ والدرر ٢/

١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛

والكتاب ٢/ ١٢٦؛ ولسان العرب ٤/

٤١٩ (شفر)؛ والمحاسب ٢/ ١٨٢؛ ويلا

نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٠؛ وخزانة

الأدب ١١/ ٢٢٠؛ والدرر ٣/ ١٦٠؛

ورصف المياني ص ٢٧٩، ٢٨٩؛ ومجالس

ثعلب ١/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ص ٢٩١؛

والمُنصف ٣/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/

٣٦، ٢٢٢.

اللغة: ضيّب: منسب إلى بني ضبّة.

الزنجي: واحد الزوج. المشافر: جمع

مشفر وهو للبعير كالشفة للإنسان.

المعنى: يهجو أحدهم فيقول له: لو

كنت من بني ضبّة كنت عرفت قرابتي،

ولكنك أسود وشفتك غليظتان.

الإعراب: "فلو": الفاء: بحسب ما

قبلها، "لو": حرف شرط غير جازم

"كنت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير

متصل في محل رفع اسمها. "ضيبًا":

خبرها منصوب بالفتحة. "عرفت": فعل

ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير

متصل في محل رفع فاعل. "قرابتي":

مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على

ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل

في محل جرّ بالإضافة. "ولكن": الواو:

استثنائية، "لكن": حرف مشبّه بالفعل،

واسمها ضمير المخاطب المحذوف

والتقدير: "لكنك". "زنجي": خبر "لكن"

مرفوع بالضمّة. "عظيم": صفة مرفوع

بالضمّة. "المشافر": مضاف إليه مجرور

بالكسرة.

جملة "لو كنت ... " الشرطية:

ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة

عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يكن، وما لم يُخَبَر عنه بنفي ولا إثبات، فالعطف بـ "بَلْ" فيه إخبارٌ واحدٌ، وهو بما بعدها لا غيرٌ، وما قبلها مُضَرَّبٌ عنه. والعطف بـ "لَكِنْ" فيها إخباران: بما قبلها -وهو نفي- وبما بعدها وهو إيجابٌ، فاعرِفْ.

شرح المفصل لابن يعيش (٥٤٢/٥)
فأما ما أنشده من قول الشاعر [من الطويل]:

فذر ذا ولكن... إلخ
فالببيت لمزاحم العُقْبَلِيّ، والشاهد فيه ادغامُ اللام في التاء من قوله: "هتَعين"، والمراد: هَلْ تَعين. والبرقُ الناصبُ الذي يُرى من بعيد. والمُتَيْمُ: الذي قد تَيْمَمَهُ الحُبُّ، أي: استعبده. والمعنى: ذَرَّ ذا الحديث والأمر الذي ذكرته، ثم استدرك وقال: "ولكن هل تَعين مُتَيْمًا"، يعني نفسه، وإعانتُه له أن يسهر معه، ويجادته ليخفَّ عنه ما يجده من الوجد عند لَمَعِ البرق؛ لأنَّ ذلك البرق يلمع من جهة محبوبه فيذكره، ويأرق لذلك.

شرح المفصل لابن يعيش (٥٤٠/٥)
وأنشد سيبويه [من الطويل]:

١٢٦٦ - فذر ذا ولكن هتعين مَتَيْمًا...
على ضوء برق آخر الليل ناضب

١٢٦٦ - التخريج: البيت لمزاحم العقيلي في سر صناعة الإعراب ص ٢٤٨؛
والكتاب ٤/ ٥٩٩؛ وكتاب = شرح المفصل لابن يعيش (٥٤١/٥)

اللامات ص ١٥٥؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤٢.

اللغة: ذر: دع. هتَعين: هل تعين؟
ناضب: بعيد.

الإعراب: "فذر": الفاء: بحسب ما قبلها، و"ذر": فعل أمر مبني على

صالح لكن طالع؛ ف"طالع" مجرورٌ بباء محذوفة، والتقدير: لكن الأمرُ مررت بطالع. كأنه لما رأى لفظَ "لكن" المخففة موافقَ لفظِ الثقبلة، ومعناها واحدٌ في الاستدراك، جعلها منها، وقاسها في أخواتها من نحو "أَنْ"، و"كأن" إذا خُفِّتَا. وفيه بُعدٌ، لاحتياجه في ذلك إلى إضمار الشأن والحديث، والقول: إنها محذوفة منها، وليس الباب في الحروف ذلك، لأنه قبيل من التصرف، والحق أنها أصلُ برأسه، فإنَّ الشيثين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر، كتولنا: "سَبَطٌ"، و"سَبَطَرٌ"، و"لَوْلُو"، و"لَالٌ" و"دَمَتْ"، و"دَمَّتْ".

وقوله صاحب الكتاب: "لكن" إذا عطف بها على مفرد كانت للاستدراك، فهو ظاهر على ما تقدّم.

وقوله: و"أما في عطف الجملتين فتظيرةٌ بَلْ"، فالمراد أنها إذا عطف بها مفردًا على مفرد، كان معناها الاستدراك، وكانت مخالفةً لـ "بَلْ"؛ لأنَّ "بَلْ" يعطف بها بعد الإيجاب والنفي، و"لَكِنْ" لا يعطف بها إلا (١) بعد النفي على تقدم. وإذا عطف بها جملةٌ تامّةٌ على جملة تامّة؛ كانت نظيرةٌ "بَلْ" في كونها لا (٢) يعطف بها إلا بعد النفي والإثبات كـ "بَلْ"، وليس المراد أنهما في المعنى واحدٌ، إذ الفرق بينهما ظاهرٌ. وذلك أن

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعيتين.

(٢) سقطت هذه الكلمة من الطبعيتين.

شرح المفصل لابن يعيش (٢٠/٥)

"لَكِنْ" لا بدّ فيها من نفي وإثبات، إن كان قبلها نفيًا، كان ما بعدها مُتَيْمًا، وإن كان قبلها إيجابًا، كان ما بعدها منفيًا. وهذا الحكم لا يُرَاعَى في "بَلْ"؛ لأنه رجوعٌ

وجملة "هذي المفاخر": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "شيبا": في محل رفع صفة لـ "قعبان". وجملة "فعاذا بعد أبوالا": معطوفة على سابقتها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: "لا قعبان" حيث عطف بـ "لا"، وقد حققت الأول وأبطلت الثاني.

(١) الطارق: ١٠.

(٢) الشعراء: ١٠٠.

شرح المفصل لابن يعيش (٢٩/٥)
عن الحرف، ولم تستغن في النفي عن الحرف لما يتنا، وقياسه كقياس "زيد" في الدار، و"ما زيد" في الدار، فهو في النفي بحرف، وفي الإيجاب بغير حرف.

واعلم أن "لَكِنْ" قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب:

تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي، فعطفت مفردًا على مثله
ولجرد الاستدراك، وذلك إذا دخلت عليها الواو.

وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام، نحو "إنما"، و"كأنما"، و"لَيْتَمَا"، وذلك إذا دخلت على الجملة.

وكان يونس فيما حكاه عنه أبو عمرو يذهب إلى أن "لكن" إذا خُفِّت كانت بمنزلة "إن"، و"أن". وكأنتهما إذا خُفِّتا لم يخرجوا عمّا كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكون "لكن" إذا خُفِّت، فإذا قال: "ما جاءني زيدٌ لكن عمرو"، كان الاسم مرتفعًا بـ "لكن"، والخبر مضمّر. وإذا قال: "ما ضربت زيدًا لكن عمرًا"، كان في "لكن" ضميرُ القصة، وانتصب "زيد" بفعل مضمّر. وإذا قال: "ما مررت برجل

لكن عمرو؛ لأنه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول، فإذا قلت: "جاءني زيد"، فهو إيجاب، فإذا وصلته، فقلت: "لكن عمرو"، صار إيجاباً أيضاً، وفسد الكلام، ولكن تقول في مثل هذا: "جاءني زيد لكن عمرو لم يأت" حتى يصير ما بعدها نفيًا، والذي قبل إيجابًا لتحقيق الاستدراك.

ولو قلت في هذا: "لكن لم يقم زيد"، أو "لكن ما قام عمرو"، لأدّيت المعنى، لكن الاستعمال له يقل لتأخره، لأن الأول عطف جملة على جملة في صورة عطف مفرد على مفرد؛ لأن الاسم الذي بعدها يلي الاسم الذي قبلها. ولو قلت: "تكلم زيد لكن عمرو سكت" جاز، لمخالفة الثاني الأول في المعنى، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات. وذلك أن "لكن" إنما تستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد "لكن" في الخبر الذي قبلها، أمّا لكونه تبعًا له، وإذا لمخالفة موجب ذلك، فتقول: "ما جاءني زيد لكن عمرو"، فتخرج الشك من قبل المخاطب إذ جاز أن يعتقد أن عمرًا لم يأت مع ذلك، فإذا لم يكن بين "عمرو" وبين "زيد" علة تجوز المشاركة؛ لم يجز استعمال "لكن"؛ لأن الاستدراك إنما يقع فيما يتوهم أنه داخل في الخبر، فيستدرك المتكلم إخراج المستدرك منه.

فإن قيل: فلم لا يجوز: "جاءني زيد لكن عمرو" على معنى النفي؟ قيل: لأن النفي لا يكون إلا بعلمة حرف النفي، وليس الإيجاب كذلك، فاستغنيت في الإيجاب = اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفجج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار.

لسان العرب ٩/ ٢٩ (حجف)، ١١/ ٧٠ (بلل)؛ ولبيض الطائين في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٦؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٥؛ والخصائص ١/ ٢٠٤، ٢/ ٩٨؛ ووصف المباني ص ١٥٦، ١٦٢، ٢١٧؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٥٩، ٢/ ٥٦٣، ٢٧٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩٨؛ والمحاسب ٢/ ٩٢.

اللغة: جوزها: وسطها. التيهاء: الصحراء الخالية ممّا يهتدى به. الحجفة: الترس أو بقية ماء الحوض في جوانبه. المعنى: شبه شيئًا، ثم استدرك فشبهه بوسط صحراء لا يهتدى سالكها تشبه ظهر الترس متشابه الأجزاء. الإعراب: "بل" بحسب ما قبلها. "جوز": اسم مجرور لفظًا برب المحذوفة مرفوع محلًا على أنه مبتدأ. "تياه": مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. "كظهر": جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ "تياه". "الحجفت": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية. والشاهد فيه قوله: "بل جوز تيهاء" حيث جرّ (جوز) بـ "رب" محذوفة دون أن يأتي بالواو عوضًا عنها؛ وقوله: "الحجفت" حيث وقف على تاء التانيث بالتاء لا بالهاء كلفة أهل طيء.

شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٥) وأمّا "لكن"، فحرف عطف أيضًا، ومعناه الاستدراك، وإنما تعطف عندهم بعد النفي، كتقولك: "ما جاء زيد لكن عمرو"، و"ما رأيت بكرًا لكن بشرًا"، و"ما مررت بمحمد لكن عبد الله"، فتوجب بها بعد النفي، ولا يجوز: "جاءني زيد

السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. "ذا": مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. "ولكن": الواو: حرف استئناف، و"لكن": حرف استدراك. "هتّين": أصلها: "هل تعين": "هل": حرف استهتام، "تعين": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. "متيمًا": مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. "على ضوء": جارّ ومجرور متعلقان بالفعل "تعين"، و"ضوء" مضاف. "برق": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "آخر": مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. "اللبل": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. "ناضب": صفة لـ "برق" مجرورة بالكسرة الظاهرة. وجملة "ذرذا" بحسب الفاء. وجملة "هل تعين متيمًا": استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "هتّين" حيث أدغم اللام في التاء في "هتّين"، وذلك لتقريب مخرجهما. والأصل: "هل تعين".

شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٥)

وقول الآخر [من الرجز]:

٢٤٤ - بَلْ جَوَزَ تِيَهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ

فكما أنّ الفاء و"بَلْ"، وإن كانتا بدلًا

من "رَبِّ"، حرفا عطف لا محالة؛ فكذلك الواو نائية في اللفظ عن "رَبِّ"، وإن لم يكن لها أثر في العمل، فكذلك العامل في المضاف إليه حرف الجرّ المراد، لا معناه. وقوله: "أو معناه" تسامح، لأن المعاني لا تعمل جرًا فاعرفه.

شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٥)

التخريج: الرجز لسور الذئب في

به. "اليوم": ظرف زمان منصوب متعلّق بـ"تخبرنك". "بيداء": فاعل مرفوع بالضمّة. "سملق": نعت "بيداء" مرفوع بالضمّة.

وجملة "ألم تسأل الربع": لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "ينطق": استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، فتكون الجملة "هو ينطق": استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "هل تخبرنك ...": معطوفة على جملة "ألم تسأل" لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "فينطق" حيث بقي الفعل المضارع مرفوعاً بعد الفاء الاستئنافية، وليست السببية كما يتوهم.

(١) الكتاب ٢/٣٧.

شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٥٧)
فيدهنون»

(١)، وفي بعض المصاحف "فيدهنوا"

(٢) الكتاب لسبويه (١/٤٣٤)

مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لثيم، أبدلت الصفة الأخرى من الصفة الأولى وأشركت بينهما بل في الإجراء على المنعوت. وكذلك: مررت برجل صالح بل طالح، ولكنه يجيء على التسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتداءً بواجب.

الكتاب لسبويه (١/٤٣٥)

ومثله: ما مررت برجل صالح لكن طالح، أبدلت الأخرى من الأولى فجري مجزأه في بل.

فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح، فهو محال، لأنّ لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي.

في ديوانه ص ١٢٧؛ والأغاني ٨/ ١٤٦؛ وخرزانة الأدب ٨/ ٥٢٤، ٥٢٥؛ والدرر ٤/ ٨١؛ وشرح أبيات سبويه ٢/ ٢٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٤ (سملق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥؛ والجنى الداني ص ٧٦؛ والدرر ٦/ ٨٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ووصف المباني ص ٢٧٨، ٢٨٥؛ والكتاب ٢/ ٣٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٠٠ (حذب)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١، ١٢١.

اللغة: الربع: مكان الإقامة، أو الدار. القواء: الأرض المقفرة التي لا أنيس فيها. البيداء: الصحراء. السملق: الأرض التي لا نبات فيها، أو الأرض المستوية.

المعنى: جرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه بقوله: ألم تسأل عن أحبابك الدار التي أضحت موحشة بعد أن غادرها أهلها؟ ثم يستدرك فيقول: وهل تجيب صحراء مقفرة؟

الإعراب: "ألم": الهمزة: حرف استفهام، و"لم": حرف نفي وجزم وقلب. "تسأل": فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. "الربع": مفعول به منصوب. "القواء": نعت "الربع" منصوب. "فينطق": الفاء: حرف استئناف، و"ينطق": فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. "وهل": الواو: حرف عطف، و"هل": حرف استفهام. "يخبرنك": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول

يقول: ربّ بلد يملأ الغبار طرقة، لا يشتري منه كتان ولا بسط.

الإعراب: "بل": حرف عطف وإضراب. "بلد": اسم مجزوم لفظاً بـ"رب" المحذوفة مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. "مء": نعت "بلد" مجزوم بالكسرة، وهو مضاف. "النفجاج": مضاف إليه مجزوم. "قتمه": مبتدأ مؤخر ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محل جرّ بالإضافة.

وجملة "بل بلد ..." الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "قتمه كثير" الاسميّة: في محلّ نعت "بلد". والشاهد فيه قوله: "بل بلد" حيث لم يرد الإضراب عما قبله، بل للإعلام بانتهاؤه وبدء كلام غيره.

شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٥٦)

أي: فنحن نرجي، وقال [من الطويل]:
٩٧٩ - ألم تسأل الربع القواء فينطق

... وهل يخبرك اليوم ببيداء سملق

قال سبويه (١): لم يجعل الأول سبب الآخر، ولكنه جملة ينطق على كل حال، كأنه قال فهو مما ينطق، كما تقول إيتني فأحدثك، أي فأنا ممن يحدثك على كل حال، وتقول ودّ لواء تأتيه فتحدثه، والرفع جيد كتقوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهن﴾

= وجملة "لم تأتنا": في محلّ رفع خبر "أن". وجملة "نرجي": في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. وجملة "نحن نرجي": معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "نكثر التأميلاً": معطوفة على جملة "نرجي" محلها الرفع. والشاهد فيه قوله: "فترجي" حيث رفعه بعد فاء السببية.

٩٧٩ - التخريج: البيت لحميل بثينة

رجلٌ راغِبٌ في الصَّدَقَةِ، بمنزلة: فَأَيُّ
راغِبٌ في الصدقة.

وزعم يونسُ أن الجِرَّ خطأ؛ لأنَّ أَيْنَ
وَنَحْوَهَا يبتدأ بهن ولا يضم بعدهن شيء،
"كقولك: فهَلَّا ديناراً، إلاَّ أنَّهما مما يكون
بعدهما الفعل".

كالرفع بعد الجِرِّ. وإن شئت كان الجِرُّ على
أن يكون بدلاً على الباء.

واعلم أنَّ بِلَّ، ولا بِلَّ، ولكنَّ، يُشْرِكَنَّ
بين النعتين فَيُجْرِيَانِ على المنعوت، كما
أشْرَكَتْ بينهما الواوُ والفاءُ، وثَمَّ وأوُ، ولا،
وإمَّا وما أشبه ذلك.

وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيفَ

وإن شئت رفعتَ فابتدأتَ على هُوَ فقلتَ: ما
مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنَّ طالعٌ، وما مررتُ
برجلٍ صالحٍ بل طالعٌ، ومررتُ برجلٍ صالحٍ
بل طالعٌ؛ لأنَّها من الحروف التي يُبتدأُ بها.
ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: " وقالوا
اتخذِ الرحمنُ ولداً سبجانهُ بل عباد
مكرمون ". فالرفعُ ههنا بعد النصب